



PROVISIONAL

A/41/PV.47
29 October 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والأربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والأربعين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الأربعاء ، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس : السيد أوغوما
(بنن)
(نائب الرئيس)
شم : السيد نينغ فكتوريا
(الجمهورية الدومينيكية)
(نائب الرئيس)
- الحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا : تقرير الأمين العام [٢٩] (تابع)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza Department of Conference Services, مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

٤١٧٦ 86-64330/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

نظرا لغياب الرئيس تراس الجلسة نائب الرئيس السيد أوغوما (بنن) .

البند ٢٩ من جدول الاعمال (تابع)الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا : تقرير الامين العام (A/41/683)

السيد كيكوتشي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مرة أخرى ، أود ان
أعبر عن تعازينا القلبية باسم اليابان حكومة وشعبا لوفاة الرئيس سامورا ماشيل
الذي يعد خسارة فادحة للغاية . ومع اني ذكرت ذلك فيما قبل ، أود أن أكرر التعازي
لأن البند المعروض علينا في جدول الاعمال يتعلق بالقارة الافريقية التي كان الرئيس
ماشيل أحد قادتها البارزين .

لقد انتهت حالة المجاعة الطارئة الناجمة عن الجفاف التي أشرت تأشيرًا كبيرًا
على القارة الافريقية . هذا هو ما أعلن عنه التقرير الصادر عن مكتب عمليات الطوارئ
في افريقيا في الآونة الأخيرة عن حالة الطوارئ هناك اعتبارًا من ١ أيلول/سبتمبر
١٩٨٦ .

ومما يبعث على الارتياح حقًا أن نلاحظ تصميم البلدان الافريقية على الخروج من
الازمة المباشرة التي واجهتها ، ونجاحها في تحقيق ذلك والتعاون الذي أبداه المجتمع
الدولي والذي مكنها من القيام بذلك . وساعدت تلك البلدان الأمطار التي سقطت على
القارة الافريقية في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ ، فجعلت من الممكن إحداث انتعاش كبير في
إنتاج الغذاء في العديد من البلدان وإنهاء المجاعة . وبالرغم من ذلك ما تزال هناك
مشاكل خطيرة يتعين حلها .

يعلن التقرير الصادر عن مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا أن سبب المجاعة
يرجع الى فقر البلدان منخفضة الدخل في افريقيا وتخلفها . والاشر المدمر للآزمة
الافريقية دليل واضح على ضعف وهشاشة البنية الأساسية الاجتماعية الاقتصادية في تلك
البلدان وبالتالي ، يتعين إيجاد حلول دائمة للمشاكل الاقتصادية الهيكلية المزمنة
افريقيا وتنفيذها بشكل فعال .

عندما عقدت الأمم المتحدة دورتها الاستثنائية بشأن أفريقيا في أيار/مايو من هذا العام ، كانت تلك المرة الأولى التي تركز فيها الأمم المتحدة دورة استثنائية للجمعية العامة للمشاكل الاقتصادية لقارة أفريقيا . وذكر الأمين العام في تقريره ما يلي :

"ان الدورة الاستثنائية الأخيرة للجمعية العامة بشأن الحالة الاقتصادية في أفريقيا قد أظهرت بأكثر السبل ايجابية ، النتائج التي يمكن ان تتحقق من خلال التعاون المتعدد الاطراف عندما توضع مثل هذه الاهداف المتفق عليها عموما في قالب نهج متماسك متعدد الاطراف" . (A/41/1 ، ص ٩)

وتعتبر اليابان الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة نجاحا كبيرا ، حيث التزمت البلدان الافريقية والمجتمع الدولي على السواء بقضية الانتعاش الاقتصادي والتنمية في تلك القارة . كما اتاحت الدورة الاستثنائية أيضا زخما جديدا وامكانيات أفضل لمزيد من الحوار الواقعي البناء بين الشمال والجنوب .

ولعبت اليابان ، التي شعرت بتعاطف عميق مع أفريقيا وهي تتمر بازمتهما الحادة ، دورا فعالا في الدورة الاستثنائية واعتقد انها ساهمت مساهمة ايجابية في صياغة واعتماد "برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا ١٩٨٦ - ١٩٩٠" الذي يعد اجابة ملموسة على أكبر التحديات التي واجهتها الدول الافريقية اليوم وأكثرها الحاحا . وترحب اليابان ترحيبا خاصا باعتماد برنامج العمل بالاجماع ، إذ تعتقد أنه يتضمن خطوطا توجيهية متوسطة المدى وطويلة المدى لجهود التنمية القائمة على الاعتماد على الذات التي تبذلها البلدان الافريقية ، والتأييد الدولي لتلك الجهود . فضلا عن ذلك ، تؤكد بلدان أفريقيا في البرنامج أن المسؤولية الأساسية للتنمية في هذه القارة تقع على عواتقها .

ومع ذلك يعد اعتماد برنامج العمل مجرد خطوة أولى ، والأهم من اعتماد البرنامج متابعته وتنفيذه تنفيذا كاملا وفعالا .

وعلى أساس الخطوط التوجيهية وأهداف برنامج العمل ، عقدت اليابان ، من

جانبيها ، العزم على الاسهام اسهاما ايجابيا في تنمية افريقيا على المدى المتوسط والمدى الطويل . وهي تنوي بمففة خاصة ، أن تؤيد الجهود الرامية الى النهوض بالتنمية الزراعية في افريقيا حتى تصبح مكتفية ذاتيا في المواد الغذائية .

والآن اود أن اتطرق الى الزراعة . إنني اتفق تماما مع الاولوية المعطاة للزراعة في برنامج العمل ، والتي ينظر اليها فيه على أنها أساس لاية خطة تنموية ناجحة لانه لا يمكن أن يكون هناك شك في أن الزراعة ، وبخاصة انتاج الاغذية ، يكتسيان أهمية بالغة بالنسبة لاقتصاديات بلدان افريقيا . وليس بومعي إلا أن أؤكد على هذه النقطة وبشكل بالغ . وإنني أدرك تماما ان الدول الافريقية تعلق اليوم أهمية خاصة على التنمية الزراعية ، لالنها ستساعدنا على تجنب المجاعات المؤدية الى الكوارث فحسب ، بل ولانها ستساعدنا أيضا على زيادة القدرة الشرائية للمزارعين الذين يمثلون الجانب الاعظم من سكان افريقيا ، وتعزيز البنية الاساسية للاقتصاد في المناطق الريفية ، وزيادة مشاركة سكان المناطق الريفية في عملية وضع اقتصاد بلادهم على أساس سليم .

وينبغي لي أن أشير الى أن ذلك كان الاسلوب الذي سار عليه الاقتصاد الياباني بعد الحرب العالمية الثانية .

ومما لا شك فيه أنه كما تحقق البلدان الافريقية في المدى المتوسط والمدى الطويل تنمية اقتصادية واجتماعية متواصلة ، ينبغي لها أن تجري تغييرا جذريا في هياكلها الاساسية الاقتصادية والاجتماعية . وفي هذا الصدد ، اعتقد أن لتنمية الموارد البشرية دورا رئيسياً . فتنمية واستخدام الموارد البشرية بشكل فعال مطلبان اساسيان لتحسين الهياكل الاساسية ، وبالتالي دفع التنمية الاقتصادية بقدر أكبر .

فتدريب أي شخص تدريباً يمكّنه من المشاركة على نحو كامل وفعال في عملية التنمية الشاملة أمر ذو أهمية حيوية لا سيما في افريقيا . والواقع ان اليابان ترى في تنمية الموارد البشرية ، أو بعبارة أخرى في التدريب ، شرطاً أساسياً لتحقيق تنميتها واستقرارها الاجتماعي الاقتصادي . ومن ثم ، فهي متمززة بتعاونها في ميدان تنمية الموارد البشرية في افريقيا . وقد زادت بالفعل من اسهاماتها المالية في مختلف المنظمات الدولية التي تفضلع بأنشطة للمساعدة في افريقيا .

وقد قررت حكومة اليابان أن تزيد ، في السنة المالية الحالية ، تبرعاتها لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ، وبرنامج الأغذية العالمي ، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين ، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ، بنسبة تربو على ١٢ في المائة قياساً الى السنة المالية الماضية ، أي ما يناهز في مجموعه ٢٠٠ مليون دولار . وفي اعتقادنا أن نحو ٣٠ في المائة من هذا المبلغ سيخصص للأنشطة المتمثلة بافريقيا . ونظراً لما توليه البلدان الافريقية من أهمية لإجراء تحسينات هيكلية في المدى المتوسط والمدى الطويل تستهدف تحقيق النمو ورواج السوق ، ترحب اليابان بإنشاء مرفق التكيف الهيكلي التابع لصندوق النقد الدولي ، وقد أسهمت في تمويل ذلك المرفق . وللسبب نفسه ، تؤمن اليابان بأهمية التجديد الشامن لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية لتبلغ ١٢ بليون دولار ، وقد أعلنت استعدادها لتقديم مزيد من التبرعات الى الوكالة .

وفي تقرير الحالة الذي أشرت اليه والذي أعده مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا ذكر المكتب أن الحالات الحرجة التي تستدعي الاهتمام والمساعدة باقوى قدر ممكن تشمل خطرا كبيرا يبدو أنه أخذ في التجمع في الوقت الحالي في نحو ١٥ بلدا افريقياً نظرا لإصابتها بأرجال الجراد والجناب . وتفيد الفاو أن المساحة الكلية المعرضة لخطر الإصابة المباشرة بالجراد يبلغ ٢,٥ مليون فدان وأن ما يناهز ٦ ملايين من الأفدنة قد يتطلب عمليات مكافحة إذا ما أريد وقف انتشار زحف الجراد . ووفقا لتقديرات الفاو ، سيتطلب الانطلاق بانشطة مكافحة تلك الافات انفاق مبالغ تمل في مجموعها الى ٢٣ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات ، فيما بين عام ١٩٨٦ و ١٩٨٨ . وتشتمل تلك الانشطة على استطلاع ورمد مناطق الإصابة أو المهددة بالإصابة وتوفير الطائرات وغيرها من وسائل النقل اللازمة لرش مبيدات الافات . وفي ضوء هذه الحالة اسهمت حكومتي خلال السنوات الاربع الماضية في مشروع عمليات المكافحة التابع للفاو بمبلغ وصل في مجموعه الى ١,٢ مليون دولار . ونظرا لتزايد الحاجة الماسة الى مكافحة هذا الخطر الآن ، تنظر حكومتي في زيادة اسهامها للسنة المالية ١٩٨٧ .

وبناء على ما طرأ من تحسن ملموس على حالة الطوارئ المتملة بالجفاف في افريقيا ، سينهي مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا عمله قريبا بعد أن أسهم في تحقيق تلك الغاية اسهاما فاق كل تقدير . وأود أن أعرب عن عميق تقديري واحترامي للمكتب .

وكما ذكر الامين العام في تقريره عن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا (A/41/683) من أهم الدروس المستفادة من خبرة المكتب مدى أهمية توفير معلومات سريعة ودقيقة عن الاحتياجات العاجلة . وقد كان جمع المعلومات وتحليلها ونشرها من أقيم الخدمات التي أداها مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا . فغالبا ما يكون البلد المانح غير ملم بما يفعله غيره من البلدان المانحة كما أنه قد يفتقر الى المعلومات الكافية والمحددة عن احتياجات البلدان المستفيدة . وعندما لا تكون المعلومات متاحة أو كافية ، يترتب على ذلك ازدواج المساعدة أو تقديمها في غير موضعها . وفي هذا الصدد ، قدم المكتب اسهامات قيّمة للوفاء بالاحتياجات الطارئة

وذلك بتوفير المعلومات اللازمة في تقاريره عن الحالة التي وجدت فيها البلدان المانحة مراجع موثوق بها ولا غنى عنها في وضع برامج المساعدة الفعالة .

كما أسهم مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا اسهاما هاما في تنسيق جهود منظومة الأمم المتحدة . فمن الأهمية بمكان أن تتوافر في أي عملية طوارئ واسعة النطاق نقطة ارتكاز واحدة للقيادة والتنسيق داخل منظمات الأمم المتحدة . وفي الحالة التي نحن بمدها تمثلت نقطة الارتكاز تلك في المكتب بالمقر والمنسقين المقيمين والممثلين الخاصين للأمين العام والأجهزة الأخرى المختصة على المستوى الميداني . وقد قدموا مساعدة نفيسة في مهمة التنسيق الجسيمة .

ويبين من استجابة منظومة الأمم المتحدة للأزمة الاقتصادية في افريقيا أن يومها الاطلاق بدور فعال في تعزيز التنسيق والتعاون على الصعيد الدولي . وترى اليابان أنه إن كان للأمم المتحدة أن تتصدى بنفس النجاح لما قد يظهر مستقبلا من حالات طارئة لها نفس الحجم والطبيعة ، ينبغي التشديد على ضرورة النهوض - في إطار المنظومة - بنهج مشترك بين الوكالات يتصف بالتنسيق والفعالية . ومن الحتمي أن نتذكر ، عند إعداد هذا النوع من العمليات على مستوى المنظومة ، الدروس المستفادة من مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا .

ان افريقيا قارة زاخرة بالامكانيات والطاقات الواعدة ، والموارد الطبيعية والبشرية التي تتمتع بها تلك القارة الشاسعة .

ولعلنا لا نكون مبالغين في التفاؤل اذا اعتقدنا أنه نظرا لتلك الوفرة في الموارد البشرية والطبيعية ستتمكن البلدان الافريقية ، بتأييد من المجتمع الدولي ، من التغلب على معيبتها وتشتات مسيرتها الى التنمية القائمة على الاعتماد على الذات وربما - بعد ذلك - على التنمية التي تفي بمتطلبات استمرارها بنفسها .

السيد بييتش (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يشرفني

ويسعدني أن أتكلم في هذا البند الهام نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ .

لكني أود قبل أن أفعل ذلك - أن أعرب شائبة ، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ ، عن اكتئابنا وحزننا وأسانا لوفاة رئيس موزامبيق المرحوم سامورا ماشيل الفاجعة غير المتوقعة . وقد كان الفقيد مناظلا بارزا من أجل الحرية ورجل دولة على صعيد افريقيا ، بل في الواقع ، على صعيد العالم ككل . إننا نشعر ، في مجموعة الـ ٧٧ ، وفي حركة عدم الانحياز ، أننا لم نفقد مجرد صديق بل ورجل دولة مرموقا تفهم نزوع العصر صوب الحرية والاستقلال والتنمية . ونيابة عن مجموعة الـ ٧٧ ، أود أن أعبر عن عمق تعازينا لشعب وحكومة موزامبيق ولأسرة الفقيد .

منذ ظهرت أولى بوادر التدهور الخطير في الحالة في افريقيا ، قدمت المجموعة دعمها القوي للبلدان الافريقية وجهودها للتخفيف من حدة الاثار المدمرة للازمة والتغلب عليها .

وقد انعكس ذلك الدعم في مشاركة البلدان النامية مشاركة مباشرة في تقديم مساعدة ملموسة للبلدان الافريقية وكذلك في انشطتها داخل الامم المتحدة ، لاسيما في الجمعية العامة .

وقد لاحظ الاجتماع الاخير لوزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ بارتياح أن المجتمع الدولي أدرك ، خلال دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، الحاجة الى تقديم الموارد الخارجية الإضافية الضرورية لإنعاش اقتصاد افريقيا . وناشد الوزراء المجتمع الدولي والمؤسسات المالية والنقدية الاقليمية والاقليمية أن تعمل بسرعة على تعبئة الموارد المالية الضرورية واتخاذ التدابير المناسبة الكفيلة بإتاحة التنفيذ الكامل والشامل لبرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

ومن المتعين تكثيف الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي للتغلب على الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، نظراً لأن الازمة الاقتصادية لا تزال مستعصية في معظم

البلدان التي تآثرت بها . ان مساعدة الطوارئ ذات أهمية كبيرة لانها تنطوي على انقاذ ارواح بشرية . إلا ان الحالة المساوية في افريقيا والمعاناة الإنسانية الهائلة لم ينجما عن الجفاك وحده ، بل كان للبيئة الاقتصادية الخارجية غير المواتية تأثيرها أيضا على البلدان الافريقية ، ولم يكن ذلك التأثير اقل ضررا . وهكذا ، فإن الملاحة الواضحة القائمة بين أنشطة الطوارئ والإنعاش والإصلاح قد أُبرزت بشكل مناسب . وما لم يدعم المجتمع الدولي الجهود الحالية التي تبذلها البلدان الافريقية لمساعدتها على مواجهة احتياجات الطوارئ والانتعاش والنمو والتنمية ، فإن احتمالات تحقيقها ستظل حتماً بعيد المنال .

لذلك ، فإن ما طلب من الأمين العام ، في الفقرة ٩ من القرار ٤٠/٤٠ يتمتع بأهمية خاصة ، وهو :

"مواصلة رصد حالة الطوارئ ، وتقييم الاحتياجات والاستجابات ، وتأمين استمرار قدرة المنظومة على الاستجابة لحالة الطوارئ المستمرة في البلدان المتأثرة ، وأن يقدم تقريراً في هذا الشأن الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين" .

ومما لا شك فيه إن البلدان الافريقية مؤهلة أكثر من غيرها لتقييم جميع النتائج التي تسبب احرازها حتى الآن . وتقرير الأمين العام يوفر أساساً جيداً لذلك كما أنه ، بالإضافة الى الخبرات العملية للحكومات الافريقية ، سيوقفنا عن كسب على ما تم تحقيقه .

ان النتائج التي ستتمخض عنها هذه المناقشة ستكون ذات أهمية بالغة للجهود الأوسع التي سيقوم بها المجتمع الدولي مساعدة للبلدان الافريقية وتحسين آلية وإجراء إدارة برامج المساعدة الطارئة الخطة بصورة عامة .

ويؤخذ من التقرير أن مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا قد نجح في النهوض بمهامه . إلا أنه مما يؤسف له أن عملية تعبئة الموارد ، على سبيل المثال ، لم تكن ناجحة من كل جوانبها . لكننا نأمل أن نتمكن من تعويض ما فات في وقت قريب .

ويلاحظ من التقرير أن تجاوب المجتمع الدولي كان جيدا ، إلا أنه مازال هناك الكثير مما ينبغي عمله لمواجهة احتياجات الطوارئ في شتى القطاعات ، كما أوضح ممثل الكونغو ، نيابة عن المجموعة الأفريقية ، في كلمته التي أدلى بها هذا الصباح .

لقد بينت الحالة الاقتصادية الحرجة في أفريقيا بوضوح ، شأنها في ذلك شأن العديد من القضايا الأخرى التي تناولتها الأمم المتحدة ، أنه لو تم اتخاذ خطوات معينة في الوقت الذي كانت فيه الأزمة في دور التكوين ، لتمكن التقليل من أثارها السلبية إلى حد كبير . ليست لدى الأمم المتحدة أجهزة خاصة للإنذار المبكر . إلا أنه لا يمكن القول أن انتباه المجتمع الدولي لم يوجّه فيما سلف ومازال يوجّه توجيهها مناسباً بشتى الطرق إلى جميع المشاكل الرئيسية بصورة عامة . غير أن حقيقة الأمر تتمثل في أن أكثر الأسباب شيوعاً لعدم الإفاء لمثل تلك التحذيرات هو الافتقار إلى الاستعداد السياسي للعمل .

لقد قدمت مساعدة الطوارئ لأفريقيا عندما وجدت أفريقيا نفسها في حالة اقتصادية حرجة . لكننا مازال علينا أن ننتظر اتخاذ إجراء ما ، إن كان سيُتخذ أي إجراء ، لتحسين البيئة الاقتصادية الخارجية الحالية غير المواتية التي تلحق ضرراً بالغا بالبلدان الأفريقية وبغيرها من البلدان النامية أيضاً . إن الشكوك لا تزال تساورنا ، بالرغم من أنه اعترف بأن المساعدة الطارئة ، مهما كانت ضرورية ومطلوبة ، فإنها لا يمكن أن تساعد في حد ذاتها أفريقيا على التغلب على مصاعبها . ولا يكفي القول أنه ينبغي لمساعدة الطوارئ أن تقدم على نحو يدعم مباشرة كل مسن الانتعاش والتنمية طويلة الأمد . فذلك ضروري بكل تأكيد ، لكنه ينبغي أيضاً اتخاذ تدابير دولية منمفلة لمعالجة مشاكل الديون والسلع الأساسية والتمويل والمشاكل التي تشيخها الحماشية وغيرها من المشاكل الهامة المترابطة فيما بينها .

دعوني أكرر هنا تأييد مجموعة الـ ٧٧ للنداء الذي وجهته منظمة الوحدة الأفريقية لصالح عقد مؤتمر دولي بشأن المديونية الخارجية للبلدان الأفريقية .

ان البلدان الافريقية تدرك أن تنمية قارتها تقع على عواتقها في المقام الأول . وقد اتخذت وتتخذ تدابير مؤلمة لإعادة التكيّف ، كانت لها عواقبها السياسية والاجتماعية . إلا أن الازمة الاقتصادية والاجتماعية من الضخامة بحيث لا يمكن للبلدان الافريقية أن تتغلب عليها بمفردها . وعلاوة على ذلك ، فإن البلدان الافريقية لا تتمتع إلا بالقليل من التأثير ، إن وجد ، على حل العدد الأكبر من المشاكل التي تواجهها . وعليه ، فإن المجتمع الدولي ليس بحاجة الى أن يساعد البلدان الافريقية فحسب ، بل ويتوجّب عليه أن يساعدها .

ومن الأمور ذات الأهمية المماثلة ، التي تستحق الذكر بشكل خاص ، حقيقة أن العديد من البلدان الافريقية تتعرض للعدوان المستمر من قبل نظام الاقلية العنصري في جنوب افريقيا . فالجرائم التي ترتكب ضد شعب جنوب افريقيا ، والاحتلال غير المشروع لناميبيا ، والعدوان المستمر على دول المواجهة من جانب نظام بريتوريا العنصري ، تشكل جميعها انتهاكا لجميع معايير ومبادئ القانون الدولي ، فوق أنها صفحة مخزية في تاريخ الحضارة . إن الخسائر المادية التي تتحملها حكومات وشعوب تلك البلدان ونفقات الدفاع التي تفرض عليها تشكّل عبئا ضخما على اقتصاداتها . ولن يكون بوسع شعوب وبلدان الجنوب الافريقي أن تتركّس انفسها لحل مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الملحة إلا بعد إزالة النظام العنصري .

وفي الختام ، أود أن أعبر عن اقتناع مجموعة الـ ٧٧ بأن روح التعاون والتضامن الدوليين ستعبر عن نفسها بشكل أوضح في المستقبل ، وأن المجتمع الدولي سيتخذ تدابير تساعد البلدان الافريقية على تجاوز الحالة الاقتصادية والاجتماعية الحرجة ، وبهذا تستطيع أن تسهم في تعزيز السلم والتعاون الدولي .

السيد أبو الحسن (الكويت) : السيد الرشيد ، أود في البداية ، ألا
 يغوتني الواجب بأن أقدم تعازي وفد بلادي الى وفد موزامبيق الصديق ومن خلاله الى
 حكومة وشعب بلاده على المأساة التي ألمت بهم على إثر تحطُّم الطائرة التي كانت
 تقلُّ الرشيد سامورا ماشيل ورفاقه . ان الرشيد الراحل كان مناضلا وطنيا ليس لبلاده
 فحسب ، بل لافريقيا وقضايا العالم النامي كله . لقد كافح وناضل خلال رئاسته من أجل
 تحقيق الاستقرار السياسي والأمن الاقتصادي لبلاده وساهم في حركات التحرير في
 افريقيا . اننا نؤمن بأن شعب موزامبيق الصديق سيتمكن من التغلب على آلامه ومواصلة
 مسيرته بنفس الروح والحكمة التي سار عليها زعيمهم الراحل .

مرّت شهور قليلة على انعقاد الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية
 العامة المعنية بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، هذه الدورة التي صدر عنها
 برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة من
 عام ١٩٨٦ الى ١٩٩٠ ، ولا تزال الأسرة الدولية غير قادرة على ترجمة قوة الدفع التي
 أفرزتها تلك الدورة الى اجراءات عملية ملموسة تتناسب مع حجم المشكلة ومع الواقع
 الافريقي الاقتصادي الذي تحول الى إحدى القضايا الملحة في وقتنا الراهن .

ومع هذا فهناك بارقة أمل مشرقة ، والتي تتمثل في الإصرار الافريقي الراسخ
 على مواصلة الحملة لتحقيق مطالب القارة العادلة وعلى الاستفادة من الامكانيات
 المحلية والدولية المقدمة بدرجة عالية من الوعي والنضج السياسي .

لقد حرمت الكويت دائما على أن تكون في مقدمة الدول التي تؤازر شعوب
 افريقيا الصديقة في محنتها الاقتصادية ، وكان ذلك يتم ولا يزال عبر القنوات الرسمية
 والشعبية على السواء . ويسعد وفد بلادي أن يأتى اليوم هنا ليجدد الالتزام نحو
 مواصلة الدعم بكافة أشكاله الرئيسية السياسية والمادية والعينية ، وعلى أوسع نطاق
 تسمح به الامكانيات التي تأثرت على إثر انخفاض عائداتها النفطية بنسبة ٤٠ في
 المائة ، وتنصّب مساعدات الكويت عبر صندوق الكويت للتنمية الاقتصادية ولجنة الإغاثة
 الكويتية المشتركة التي أنشئت كردّ فعل مباشر على الحاجة الملحة التي برزت بمد
 موجة الجفاف والتصحر الأخيرة التي أصابت القارة ، ومؤسسات مالية كويتية أخرى تقدم
 معونات فنية مختلفة .

كذلك تقدم الكويت مساعداتها لافريقيا من خلال مصرف التنمية الافريقي ومصرف التنمية الاسلامي وصندوق التنمية الدولي التابع لمنظمة البلدان المصدرة للنفط والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا وصندوق التنمية الافريقي ، هذا بالإضافة الى وكالات عديدة في منظومة الأمم المتحدة مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي والمؤسسة الانمائية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي . انه واجب تشرف بلادي بتأديته ولن تدخر فيه وسعا إذ تنطلق في ذلك من هويتها العربية الاسلامية ومن التضامن الطبيعي الذي يربط العرب بأخوتهم الافارقة وبدول عدم الانحياز .

ان صورة افريقيا كقارة محتاجة ، هي صورة مفلوطة ويجب أن تتلاشى ، لان افريقيا قارة غنية بمواردها المادية والبشرية وإطلاق مكنونات طاقاتها لن يحقق آمال وتطلعات شعوب افريقيا فحسب ، بل سيسهم أيضا وبدرجة كبيرة في الرخاء الاقتصادي والاجتماعي للعالم كله .

ان البلدان الافريقية تعي تماما ان انتعاشها الاقتصادي يقع على عاتقها بالدرجة الاولى ، ومهما كان حجم المساعدة الدولية ، فلا يمكن إلا أن تكمل جهودها وتضحياتها هي ، وقد أكد هذا المفهوم بجلاء مؤتمر القمة الافريقي الاخير . كما إننا نشيد بالإصرار الافريقي على إعادة هيكلة اقتصادياتها ، وإدخال الاملاحة السياسية الملائمة التي تضمن استقطاب رؤوس الاموال الأجنبية والمشاريع المشتركة مع الدول الاخرى ، وتؤمن لها ما تحتاجها من جو الثقة والاستقرار الذي يحتاج دائما اليه رأس المال .

ان الكويت تؤكد على ان الموارد المحلية يجب أن يكون لها النصيب الفعال في المشاركة مع الموارد الخارجية ، وبدونها لا يمكن ضمان استدامة تلك الموارد . وفي نفس الوقت نرى بأن لا تترك البلدان الافريقية تقطع ذلك المسار وحدها ، لما تتطلبه مشاركتها فيه من تضحيات ضخمة . أما اذا ساعدها المجتمع الدولي بطريقة واقعية فإن معاناتها ستقلّ وسيتمكن ثلاثي التأخير الذي قد يؤدي في النهاية الى إلحاق الضرر بالجميع .

ان الكويت تناهد الدول المتقدمة بالذات ان تجعل من مشاركتها في البرامج
الموضوعة لهذا الغرض هدفا أساسيا لها ، وأن عدم القيام بهذا الواجب لن يؤدي فحسب
الى حرمان الدول الافريقية من فرصة إرساء أسس التنمية المستمرة ، بل سيحرم بقية
العالم أيضا من المزايا التي ستنبع عن هذه التنمية لمالحي البشرية جمعاء .
رغم المواقف الطيبة نسبيا التي انتهجتها مؤخرا بعض البلدان الصناعية تجاه
الحالة في افريقيا إلا أن رد الفعل الاجمالي من قبل الدول الصناعية لا يزال بعيدا عن
المستوى المطلوب ، ولا يقترب على الاطلاق من الهدف المحدد لبرنامج افريقيا ذي
الاولوية للانتعاش الاقتصادي الذي نحث دول الشمال على تقديم ما يكفي من الموارد
لتغطية جزء من تكاليفه .

لقد حققت الهند مؤخرا انتصارا عظيما على شيح المجاعة الذي كان يهدد شعبها المريق ، فلتكن قمة الهند من نماذج النجاح البارزة التي تهتدي بها شعوب القارة الافريقية وتستنبط منها في معركتها الانمائية الشاقة . وايماننا كبير في أن المحنة الاقتصادية الحالية سوف تتمخض عن تحسين استخدام الموارد المحلية والخارجية وتطوير آليات الادارة الاقتصادية بين شعوب القارة الصديقة التي يؤمننا جميعا أن نرى نتائجها القومي الاجمالي في هبوط مستمر منذ ست سنوات على التوالي .

لقد أعلن الأمين العام في الشهر الماضي ترتيبا لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا (١٩٨٦-١٩٩٠) والذي أقرته الدورة الاستثنائية في وقت سابق من هذا العام . ويسعدنا بموجب هذا الترتيب أن نرى نخبة من أصحاب القدرات العالية ، تطلع بمهمة تعبئة الهيئات المختلفة بالمنظمة الدولية كي تساعد الحكومات الافريقية على تعديل سياساتها وكذلك تعبئة الرأي العام العالمي لصالح أهداف برنامج العمل هذا .

ولقد أعطى زعماء القارة الافريقية دفعة حماسية لبرنامج عمل الأمم المتحدة عندما أعادوا التأكيد في مؤتمر قمته الأخير على التزامهم نحو البرنامج وإصرارهم على تنفيذه ، وعندما أقاموا آلية خاصة بمنظمة الوحدة الافريقية لمتابعة تنفيذ هذا البرنامج .

كذلك أضاف وزراء زراعة الدول الافريقية على هذا الجهد الناشئ والناشط خطوة أخرى عندما التقوا في الشهر الماضي تحت رعاية منظمة الاغذية والزراعة للنظر في امكانيات المساهمة في تنفيذ برنامج العمل على صعيد القطاع الزراعي ، وبهدف تحقيق تقدم فعال في هذا المجال الحيوي الذي يشكل عنصرا حاسما في أية معادلة انمائية . ونود هنا أن نعرب عن ارتياح كبير للأهمية المتزايدة التي بدأت الدول الافريقية والدول المانحة والمؤسسات الدولية توليها للزراعة والاكتفاء الذاتي الغذائي في عمليات صنع قرارها السياسي ، وذلك بعد أن ظلت السياسات والامتراساتجيات الانمائية تنكسر على الزراعة مكانتها السلمية في هرم الأولويات الاقتصادية لعدد من السنوات ، وهو القصور الذي اشتركت فيه دول نامية أخرى عديدة .

علاوة على مشكلة النكبات الطبيعية ، بما في ذلك الجفاف والتصحر ، نجد أن اعباء المديونية وقلة المساعدات الرسمية من الدول الصناعية والوضع المالي والتجارية العالمية السلبية مع ارتفاع أسعار الفائدة وانخفاض أسعار السلع الأساسية والنزعة الحمائية التي عادت تفتح العراقيل أمام تنشيط صادرات دول الجنوب ، كلها باتت حقائق ومعطيات لا تزال قائمة ومن ثم تتحكم بدرجات مختلفة في فرم نجاح مساعيها على طريق الإنعاش الاقتصادي والتنمية في هذه القارة العريقة .

لا يغوتنا هنا أن نتحدث أيضا عن الراسب الاستعماري الوحيد المتبقي في القارة الأفريقية والذي يجتده نظام بريتوريا المنصري في ناميبيا وأن نتحدث عن العواقب الوخيمة لاستمرار وجوده وسياساته على الوضع الاقتصادي للأغلبية المقهورة في جنوب أفريقيا وناميبيا وهنوب دول خط المواجهة . ونكاد نكون في غير حاجة إلى إبراز مشل هذه الحقيقة الساطعة وهي أن الآفة المنصرية القابعة بجنوب أفريقيا تعرقل في أشكال مباشرة وغير مباشرة المسيرة الانمائية الأفريقية ، ويكفيها الامتسهاد بنهب ثروات المنطقة وتعطيل الموارد البشرية الوطنية سواء في حروب مفروضة أو باستعباد الملايين الكادحة في الأعمال الدنيئة وحصرهم في ظروف معيشية قاهرة لا تسمح بالارتقاء والتطور . وكما أكدنا من قبل مرارا ، علينا أن نصرّ في مساعيها هذه على ألا يتم إقحام معادلات الصراع السياسي بين الكتلتين الغربية والشرقية في المسألة الانمائية الأفريقية التي لا مكان لها في حلبة هذا الصراع .

يحدونا أمل كبير في أن نرى قريبا القارة الأفريقية وقد حققت الاكتفاء الذاتي الفذائي وقطعت خطوات كبيرة نحو الانتعاش الاقتصادي استعدادا لقيامها بدورها الطبيعي كمساهم كبير في النمو الاقتصادي العالمي .

السيد أوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : أود قبل أن أبدأ كلمتي بشأن البند موضع النظر من بنود جدول الأعمال ، أن أعرب عن خالص تعازي شعب الجمهورية الديمقراطية الألمانية لوفد وشعب موزامبيق لمصرع الرئيس سامورا ماشيل . لقد فقدت أفريقيا بموته واحداً من أبسل زعمائها .

ونحن نعلم فيه صديقا حميما للجمهورية الديمقراطية الألمانية ، سيظل اسهامه في النضال من أجل تحرير جميع الشعوب واستقلالها ماثلا في أذهاننا .
واتملا بالبيان المشترك للدول الاشتراكية الذي ألقاه هذا الصباح رئيسي مجموعتنا ، السفير ماكسيموف ، يود وفد الجمهورية الديمقراطية الألمانية أن يؤكد على المسائل التالية .

ان الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا تعدّ في الواقع تحديا للمجتمع الدولي بأسره . وتعلمنا الخبرة أن من المهم تناول مشاكل افريقيا في مجملها .
ان برنامج العمل الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة خطوة هامة في هذا الاتجاه بلا ريب . وتشدد النصوص والمقترحات التفصيلية للبرنامج على أن التنمية المستقرة للقارة الافريقية شرط أساسي للسلم والأمن في العالم بصفة عامة ، لان السلم والأمن والتعاون الدولي شروط أساسية مسبقة لازدهار التنمية الاقتصادية في افريقيا . وفي الوقت نفسه ، توضح الحالة الاقتصادية الحرجة الراهنة في افريقيا بكل جلاء ، أن ثمة علاقة موضوعية بين التسلح والتخلف ، بين الأسلحة والمجاعة . ان سباق التسلح يلبتهم موارد مالية ومادية يمكن - إن هي وجهت الى أغراض سلمية أن تنقذ ملايين البشر من الجوع وتخلص العالم الى الأبد من المجاعة وسوء التغذية .

تهدل الأمم المتحدة منذ ١٩٨٤ جهودا كبيرة للتغلب على الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . وينطبق ذلك على الاخص على الجهود التي بذلت لتخفيف آثار الجفاف في بلاد منطقة الساحل . وتعتبر نتائج هذه الجهود دليلا على حيوية المنظومة ودورها في الاضطلاع بالمهام الكبرى في عصرنا اذا ما توافرت الارادة السياسية من جانب جميع الأطراف المعنية . ونود أن نشني في هذا الصدد على المبادرات الشخصية للأمين العام . وتقريره المقدم تحت البند ٢٩ من جدول الاعمال شاهد بليغ على ذلك . وقد ساعدت الأنشطة المتعددة التي قام بها مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا على مساندة جهود البلدان الافريقية التي تعرضت للجفاف والمجاعة في معيها لتحسين الموقف .

ومهما بُذل من عناية في اعداد برامج التنمية فلا يمكن تنفيذها بنجاح إلا إذا تناولت جذور الأوضاع الصعبة . وكانت الدول الافريقية على حق عندما عزت تفاقم الموقف في بلدانها الى وضعها غير المتكافئ في ظل النظام الرأسمالي للاقتصاد العالمي . فهذا التفاوت يعرقل جهودها للتغلب على شركة الاستعمار واحراز الاستقلال الاقتصادي الحقيقي . وتؤدي المديونية الخارجية ، وسياسة ارتفاع اعمار الفائدة ، وتقلبات أسعار العملة ، وتدهور معدلات التبادل التجاري ، والتدفق الصافي للموارد الى الخارج ، وغير ذلك من اساليب الاستغلال الاستعماري الجديد ، الى إثقال كاهل الدول الافريقية باعباء باهظة . وقد بلغت ديونها ١٧٠ بليون دولار وبذلك أصبحت حصتها في مجموع الديون الأجنبية للبلدان النامية قريبة من السدس . ويزيد من عبء الديون الهياكل الاقتصادية غير الملائمة في البلدان الافريقية واعتمادها بدرجة كبيرة على تصدير السلع الاساسية . وبلغت اعباء خدمة الدين ابعادا تدعو للقلق . وتضطر بلدان افريقيا لسداد ديونها الى دفع حصة متزايدة من انتاجها الوطني الى الجهات الدائنة في الدول الغربية ولا سيما البنوك عبر الوطنية ، مما يعرقل تنفيذ برامج التنمية الوطنية ويوقف عشرة في سبيل الانتعاش الطويل الأجل في الحالة الاقتصادية . ولذا فنحن نؤيد اقتراح عقد مؤتمر دولي بشأن مديونية افريقيا .

وما زال من العقبات الرئيسية التي تحول دون التنمية الطبيعية لكثير من الدول الافريقية ، هيمنة العنصرية التي يتبناها النظام الحاكم في جنوب افريقيا . فهذه الهيمنة تنزل اضرارا جسيمة باقتصاديات الكثير من الدول الافريقية ولاسيما دول خط المواجهة . وقد اشار كثير من ممثلي الدول الى هذه الحقيقة اثناء المناقشة العامة في الدورة الحالية . ولا يستطيع احد ان يناقش المشاكل الاقتصادية للسودل الافريقية مناقشة مخلمة دون ان يطالب باتخاذ خطوات فعالة لمناهضة سياسة الفصل العنصري . والمطلوب في هذا الصدد هو تطبيق جزاءات الزامية بمقتضى الفصل السابع من الميثاق .

ومما يدعو للأسف ان البلدان الراسمالية تواصل تعاونها مع نظام جنوب افريقيا العنصري ودوافعها الى ذلك معروفة جيدا ، فالشركات عبر الوطنية تنتزع ارباحا فاحشة من هذا التعاون . ويقدم التقرير المستكمل الذي اعده السيد خليفة أدلة كافية لاثبات ذلك ، كما انه يحدد الجهات الرئيسية المتعاونة مع العنصريين .

ويكشف برنامج العمل الذي إعدته الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة ، وخطبة عمل لاغوس ، والقرارات التي اتخذت في اجتماع القمة الثاني والعشرين لمنظمة الوحدة الافريقية وفي اجتماع القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز المنعقد في هراري عن عزم الدول الافريقية على اتخاذ تدابير حاسمة من أجل تنميتها الاجتماعية والاقتصادية . وتؤيد الجمهورية الديمقراطية الالمانية هذه الجهود ، وقد وردت المعلومات المتعلقة بذلك في تقرير الأمين العام .

وسوف أقدم بعض الحقائق عن تضامننا مع البلدان الافريقية ومساعدتنا لها . ففي الفترة بين ١٩٨٣ - ١٩٨٥ وحدها بلغت المساعدات التي قدمتها الجمهورية الديمقراطية الالمانية الى الدول الافريقية وحركات التحرر الوطني ١,٥ بليون مارك استخدم معظمها في النهوض بالصناعة والزراعة وتدريب الفنيين وتطوير الخدمات الصحية والاجتماعية . ويبلغ عدد الدول الافريقية التي حلت على مساعدة من الجمهورية الديمقراطية الالمانية ٤١ دولة . وفي نفس الفترة حصل ٤٥٠ من أبناء تلك البلدان

على تدريب مهني في الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وتخرّج أكثر من ٢ ٢٠٠ مسن جامعاتها ومعاهدها الفنية . وأوفدت الجمهورية الديمقراطية الالمانية ٩٦٠ خبيراً على نفقتها الى البلدان الافريقية . ويعتبر تزويد تلك البلدان بوحدة صناعية كاملة وانشاء مشروعات زراعية ومهنية واقامة منشآت للخدمات الصحية والاجتماعية من الاشكال الدائمة لتعاوننا مع الدول الافريقية . كما ساهم بلدي في توفير المساعدات الطارئة على وجه السرعة .

وسوف يستمر بلدي مع سائر أعضاء مجلس التعاضد الاقتصادي في المساهمة في تنفيذ برنامج العمل المعتمد في الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة . وتهدف مساعدتنا الى التنمية المتوازنة والمتعددة الجوانب للامكانيات الاقتصادية لشركائنا من الدول الافريقية ، وهي مساعدة منزهة عن الاستغلال أو التمييز أو التدخل الصريح أو المستتر في الشؤون الداخلية . وسيكون هذا موقفنا أيضا في المستقبل . وهناك أهمية حاسمة ومُلحّة للعشور على اجابات قاطعة على الاسئلة المشاركة في افريقيا والى اتخاذ خطوات فعالة لتمحيص الوضع . ولن يكون السلم العالمي مستقرا إلا إذا استقر في جميع انحاء العالم ، والا اذا قام على التعاون المتكافئ والبناء بين جميع الشعوب والدول . والشرط الضروري للوصول الى حلول حقيقية للمشاكل الاقتصادية التي تواجهها البلدان الافريقية هو توافر الأمن لجميع البلدان والشعوب وتوافر الأوضاع السلمية لتنميتها ولتحقيق التقدم الاجتماعي والتخلص من جميع أشكال العدوان الاقتصادي في العلاقات الاقتصادية الدولية .

ويخدم هذا الغرض الاقتراحات التي قدمتها الدول الاشتراكية لاقامة نظام شامل للأمن والسلم الدوليين بما في ذلك الأمن الاقتصادي الدولي .

وقد دعت الدول الأعضاء في حلف وارسو مرة أخرى في اجتماعها الذي عقد مؤخرًا في بوخارست الى عقد محفل عالمي يمكن أن يناقش :

"اقامة نظام اقتصادي دولي جديد وتنمية التعاون التجاري والعلمي والتكنولوجي وكذلك استبعاد جميع الاعباء التي تشكل العلاقات الاقتصادية الدولية من أجل توفير الأمن الاقتصادي" .

ويجب أن تُبدي جميع الدول الإرادة السياسية اللازمة ليجاد الظروف التي من شأنها ضمان الأمن الاقتصادي للدول . فلهذا النظام أيضا أهمية حيوية للدول الأفريقية من أجل عكس اتجاه التنمية في القارة وتوجيهها إلى سبل ايجابية تكفل الأمن الاقتصادي الدائم .

السيد نوفوريتا (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اصحوا لي

اولا ان اتقدم الى وفد جمهورية موزامبيق الشعبية ومن خلاله الى حكومة وشعب ذلك البلد والى امر الضحايا باصدق تمازيننا في الوفاة المفجعة غير المتوقعة للرئيس سامورا ماشيل ورفاقه . وسوف نتذكر جميعا الرئيس ماشيل على انه الرجل الذي قاد بلده الى الاستقلال ، وبوصفه ابنا بارا من ابناء افريقيا ومساهما عظيما في معسى العالم الى الحرية والاستقلال والكرامة الانسانية .

ان موقف وفد بلادي العام من الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ونتائج الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة قد تم التعبير عنه بصورة كاملة في بيان ممثل جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية الذي القاه نيابة عن مجموعة الدول الاشتراكية . ولذلك سأشير فقط الى بعض موضوعات الساعة التي يرى وفد بلادي انها تستحق اهتماما خاصا .

ان مسألة الحالة الاقتصادية والاجتماعية الحرجة في افريقيا جعلتنا ندرك مدى تعقد وضخامة المشكلات التي يفرض حلها تحديا هائلا على المجتمع الدولي . ومن الضروري الإسراع بالقضاء على العوامل الداخلية والخارجية التي كانت على مر العنين سببا في هذه المشكلة ، وقد ساعدت المناقشة في وضع تقييم مفصل لتلك العوامل والاليات الكامنة وراءها .

وقد حددت دول عدم الانحياز ببلاغة في هراري الاسباب الرئيسية التي أدت الى الازمة الحالية وهي زيادة حدة الاختلالات الهيكلية ، وأوجه الإجحاف في التقسيم الدولي الحالي للعمل ، وانهيار نظام المدفوعات الدولي ، والمديونية الخارجية الهائلة ، واللجوء الى السياسات والممارسات الاقتصادية الانفرادية والقررية والتمييزية ، والاستعمار والفصل العنصري والعنصرية ، والمدوان الخارجي والاستغلال وزعزعة الاستقرار .

وينطبق هذا التقييم بوجه خاص على القارة الافريقية حيث لا تزال بقايا الاستعمار والممارسات الاستعمارية الجديدة ، مستمرة في تقويض الهياكل الاقتصادية ، وحيث يحول الفصل العنصري والسياسات المدوانية التي ينتهجها نظام بريتوريا ضد

البلدان المجاورة اهتمام تلك البلدان ومواردها عن جهود التنمية . وبولندا التي عانت من الآثار الضارة للبيئة الاقتصادية الدولية القاسية ، بما فيها القيود التمييزية على الصعيد السياسي ، تتفهم موقف البلدان الأفريقية وتعتبر عن عميق تعاطفها وتضامنها مع شعوب تلك البلدان .

ونود ، بهذه المناسبة ، أن نعبر عن تقديرنا للعمل الذي اضطلعت به فسي أفريقيا المنظمات الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة . إذ يقوم ما لا يقل عن ١٤ هيئة ووحدة من أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها و ١٢ وكالة متخصصة ، بالعمل فسي أفريقيا بنشاط في جميع المجالات الاقتصادية والفنية الطارئة . وفي اعتقادنا أن دور هذه الهيئات الدولية سيزداد ، وأن أساليب عملها ستتوسع نتيجة لخبرتها المتراكمة وعلا بما طالبت به قرارات الدورة الاستثنائية للجمعية العامة* .

ومن الأهمية بمكان تقديم هذه المساعدة وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأجهزة الحكومية الدولية المعنية ، ومع الاحترام التام لسيادة البلدان المتلقية للمساعدة وحققها في اختيار أنماطها الخاصة بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية وممارسة سيطرتها على مواردها الطبيعية .

وقد ترغب وكالات الأمم المتحدة في استكشاف امكانيات جديدة لتمتمة المساعدة من حيث الخبرة والتدريب والتكنولوجيا والقدرات الفنية والبحوث والخدمات بشروط ميسرة ومواتية . ونرى أن كثيرا من البلدان قد ترغب في النظر في شكل معين من أشكال المشاركة في برنامج الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية الأفريقية في الفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩٠ من خلال المنظمات الدولية . ويمكن النظر الى التبرعات الطوعية بالعملة الوطنية لحساب وكالات الأمم المتحدة على أنها مصدر مباشر للتمويل أو المشاركة في تمويل برامج معينة للمساعدات . ونحن مع الرأي القائل بأن اللجوء الى

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد نيبينغ فيكتوريا (الجمهورية

الدومينيكية) .

هذا المصدر من مصادر التمويل يستحق التجربة لصالح البلدان النامية المعنية ولصالح التعاون الاقتصادي الدولي بوجه عام .

واسمحوا لي أن أشير الى مثل واحد وهو أسلوب جديد للتنمية الافريقية يبرز الآن في اشيوبيا يسمى "التدريب بطريقة النقل الموجه للمعلومات" . وهذه طريقة جديدة تم إعدادها بمشاركة خبراء من بولندا في مجال التدريب الاداري ، تسمح بتدريب عدد من الاشخاص يزيد عن يتدربون بالاساليب التقليدية بمقدار عشر مرات أو عشرين مرة ، وتقديم المشورة لعدد أكبر من المنظمات . فليس المقصود هو قصر التدريب على تحسين مهارات المتدربين رغم ما لذلك من أهمية . ويتمثل لب هذه الطريقة في تعليم هؤلاء الاشخاص كيفية التوصل الى نتائج اقتصادية كزيادة الانتاج أو تحقيق وفورات في المستلزمات المستوردة ، وذلك في أماكن عملهم ، في فترة تتراوح من ستة الى عشرة أشهر ، وكيفية نقل هذه الخبرة المكتسبة حديثا الى نظائرهم . وقد أوصى المؤتمر الذي عقده في نيروبي في حزيران/يونيه ١٩٨٦ منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) للتدريب الصناعي في المنطقة الافريقية على أعمال الصيانة ، بأن تطبق البلدان الافريقية هذه الطريقة التي اختبرت بنجاح في اشيوبيا .

وقد تولي الوكالات التابعة للأمم المتحدة الفكرة التي تقدم بها وفد بولندا اثناء الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة ، بشأن اعتماد مبدأ النقل الحر للخبرة والتكنولوجيا والدراية الفنية ، والسياسات والحلول التنظيمية المتملة بمسألة الانتاج الغذائي وتجهيزه وتخزينه . وقد يكون لهذا الامر أهميته في ضوء تركيز برنامج الأمم المتحدة للانعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا على الزراعة والانتاج الغذائي . وعلاوة على ذلك ، فإن هذا المفهوم يتفق مع مبادئ الإعلان العالمي للقضاء على الجوع وسوء التغذية الذي أصدره مؤتمر الاغذية العالمي في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ . فالمبدأ الثامن من الإعلان المذكور ينص على ما يلي :

"يتعين على جميع البلدان وفي المقام الاول البلدان المتقدمة صناعيا بدرجة عالية ، أن تعزز من تقدم انتاج الغذاء والتكنولوجيا الغذائية ونقلها وتطويرها لصالح البلدان النامية" . (E/CONF.65/20 ، ص ٢ ، الفقرة ٨)

السيد زفيزدين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شغوية عن الروسية) : اود أولا أن أض صوتي باسم الوفد السوفياتي الى اصوات من اعربوا اليوم ايضا عن تعازيهم الخالمة والعميقة في الوفاة المفاجئة للمناضل العظيم من أجل حرية افريقيا واستقلالها السيد سامورا مويزي ماشيل ، رئيس جمهورية موزامبيق الشعبية .

إن موقفنا الاساسي تجاه نتائج الدورة الاستثنائية التي عقدتها الجمعية العامة بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا قد حدد اليوم في البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية نيابة عن البلدان الاشتراكية . واود الآن أن أدلي ببعض النقاط الاضافية .

إن الازمة الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الافريقية قد وصلت الى هذه الدرجة من الخطورة فأشارت قلقا بالغاً ليس فقط لافريقيا ذاتها بل ايضا للمجتمع العالمي بأسره . فقد هددت الازمة مستقبل التنمية الاقتصادية في البلدان الافريقية وعرّضت للخطر حياة الملايين العديدة من البشر الذين يعيشون في تلك البلدان . اذ حلت المجاعة ب ٢١ دولة في ١٩٨٤ - ١٩٨٥ ، وكانت تلك مأساة أدت الى موت مئات الالاف من الناس ، وكانت في نفس الوقت مظهرا للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحادة التي تواجه هذه القارة . وقد تراكمت هذه المشاكل بسبب عوامل عديدة داخلية وخارجية . واذا كانت العوامل الداخلية قد نوقشت بشكل شامل نسبيا اثناء الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة ، فإن العوامل الخارجية لم تلق تغطية كافية ، وقد ظهر ذلك في الوثيقة الختامية لتلك الدورة .

وفي رأينا أنه ما من بلد ، مهما كان كبيرا ، يستطيع أن يفلت من تأثير بعض الاتجاهات التي تنتاب الاقتصاد العالمي . ويمدق هذا بشكل خاص على البلدان الافريقية التي تتخصص من ناحية التقسيم الدولي للعمل في أنواع محددة من السلع الزراعية . ويتجلى اعتماد القارة الشديد على النظام الاقتصادي الرأسمالي ، على سبيل المثال ، في انخفاض الأسعار العالمية للسلع الاساسية الى أدنى حد بلغته في الثلاثين عاما

الماضية ، والارتفاع النسبي لاسعار الفائدة ، وتزايد الحماية في التجارة مما يعني بالنسبة للبلدان الافريقية تصاعد مديونياتها الخارجية ، وزيادة العجز في ميزانها التجاري ، وانخفاض موارد الاستثمار ، وانقاص البرامج الاقتصادية والاجتماعية ، واخيرا التدهور الشامل لمستوى معيشة شعوب هذه البلدان .

ورغم أنه لم ينقض وقت طويل منذ انتهاء الدورة الاستثنائية ، فقد أظهرت تطورات الاحداث أنه ما لم تعد التجارة الدولية والعلاقات الاقتصادية الى وضعها الطبيعي ، فإن البلدان الافريقية لن يتييسر لها تعبئة مواردها الداخلية اللازمة لتمويل برنامج الاولويات الذي وضعته منظمة الوحدة الافريقية لتحقيق الانتعاش الاقتصادي في افريقيا في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

وما زالت الديون الخارجية للبلدان الافريقية تتعاظم رغم حدوث بعض الانخفاض في الاسعار الاسمية للفائدة ، كما أن اسعار السلع الاساسية للمصدرات الافريقية مجمدة أو مستمرة في الانخفاض كما يتبين من تقديرات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) والوكالات المتخصصة . وطبقا لتقدير خبراء مركز الأمم المتحدة للشركات عبر الوطنية ، فإن ما بين ٧٥ و ٩٠ في المائة من التجارة الرأسمالية العالمية في السلع الاساسية الرئيسية التي تصدرها افريقيا تسيطر عليها نحو ١٥ شركة عبر وطنية . ونتيجة لذلك ، يحصل المنتجون على ٦ في المائة فقط من قيمة ما يبيعونه من التبغ ، وما بين ٢ و ١٥ في المائة من قيمة القطن ، و ١٥ في المائة في حالة الموز ، و ٢٥ في المائة في حالة الجلود الخام والجلود المصنعة . ووفقا لبيانات الامانة العامة للأمم المتحدة ، سينخفض معدل النمو الاقتصادي في البلدان الافريقية في عام ١٩٨٦ بمقدار ١ في المائة عن المعدل المحقق في العام الماضي ، وقد لا يتجاوز المعدل المحقق في التنمية في نهاية المطاف ١,٦ في المائة .

كل ذلك يبيِّن أن الاسباب الحقيقية التي ولدت هذه الحالة المتأزمة ما زالت مستمرة . وعندما أخذت افريقيا تواجه الآن ضرورة لاتخاذ خطوات جذرية لتعجيل نموها الاقتصادي وحسم مشاكلها الاجتماعية على هذا الاساس ، أصبح العبء الذي خلفه الاستعمار

في القارة اوضح من أي وقت مضى . ولقد قام المستعمرون طوال قرون عديدة من العهد الاستعماري بفرض نمط العمل الذي كان سائدا في العهد السابق للنهضة الصناعية ، واحتفظوا بالعلاقات التقليدية التي كانت موجودة قبل الاستعمار ، وتأخرت عملية تنظيم اقتصاد وطني لسنوات طويلة . ولا يستطيع احد مع الاسف أن يقضي بسهولة على الماضي الاستعماري القديم في افريقيا . وعلى شعوب القارة والمجتمع الدولي قاطبة أن يحل مشاكلها بصورتها الحالية . وإذا أجرينا تقييما لبرنامج الإنعاش والتنمية الذي اعتمدته الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية فإنني أذكر ما يلي :

ليس شمة شك في أن تحسين الانتاج الزراعي يعد مسألة حاسمة في الاجل المتوسط . بيد أن التجربة العالمية بيّنت انه بدون الإصلاح الشامل للأساس التكنولوجي سيكون التوسع في الانتاج الزراعي محدودا للغاية . وإذا أخذنا في الاعتبار الوضع الديمغرافي في القارة والامكانيات المحدودة للاستثمار يتضح لنا بجلاء انه بدون زيادة التصنيع ستبقى هذه المشكلة بنفس الدرجة من الحدة ، لا سيما وأن امكانيات التنمية الشاملة للزراعة قد امتنعت من الناحية العملية . وقد أشارت خطة عمل لاغوس والبرنامج ذو الأولوية لمنظمة الوحدة الافريقية صراحة الى الاهمية الحاسمة للتصنيع من أجل حسم مجمل المشاكل التي تواجهها القارة الافريقية في الوقت الحالي . وقد يكون من الممكن إعادة النظر في أولويات التصنيع ، ولكن تصور أنه يمكن بدون الصناعة وبالاعتماد على الواردات وحدها حسم كل المشاكل المتراكمة والتي تسمى البلدان الافريقية لمعالجتها منذ أكثر من عقدين ، فهذا أمر خيالي ولا يمكن تحقيقه .

ولسوء الحظ ، فإن الوثيقة الختامية المادرة عن الدورة الاستثنائية لم تول الاهتمام الكافي للنتائج الاجتماعية التي تترتب على التوجه الراديكالي لسياسات الاستثمار . وأي نقلة راديكالية ، سواء صوب الزراعة أو الصناعة ، ستؤدي حتما الى تفاقم الوضع الاجتماعي في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء . فالتنمية المتوازنة وحدها ، التي تأخذ تماما في حسابها كل العوامل الاجتماعية ، هي التي نعتبرها المسار الصحيح الوحيد من ناحية المصلحة الأساسية طويلة الاجل لبلدان أي قارة وشعوبها . ومن الطبيعي أن افريقيا لا تستثنى من ذلك .

ولا يمكننا أن نتجاهل عاملا هاما آخر في هذا الصدد . فقد بلغت النفقات العسكرية للبلدان الافريقية ما يقارب ١٥ بليون دولار سنويا ، وهو مبلغ يزيد على اجمالي ما تنفقه على التعليم والصحة العامة والحملة التي تشنها لمكافحة الجوع . ومن الطبيعي أن أسباب تصاعد النفقات العسكرية تتفاوت . ولكن ينبغي التمييز بين الجهود الدفاعية التي فرضتها عليها السياسات العدوانية التي تمارسها جنوب افريقيا واسرائيل والمستعمرون القدامى والجدد ، وبين الصراعات والمناحرات المحلية التي تزيد الامتراجيات الامبريالية من احتمالها بشكل متعمد . وحسب هذه الصراعات سيكون في مملحة افريقيا . وما من شك في ان النفقات العسكرية تؤثر في كل الحالات تأثيرا سلبيا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان الافريقية . وهي تعني تدهور اوضاعها التصديرية وزيادة العجز في موازين اقتصاداتها . وهي تبقى على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية البالية وتقلل من امكانيات الاستثمار .

ومن الملمّ به بوجه عام أن البلدان الافريقية لن تستطيع وحدها معالجة هذه المشاكل الضخمة التي تواجهها في تنميتها الاقتصادية . ومساعدة المجتمع الدولي ضرورة لإحداث تحسين شامل في الظروف الاقتصادية الخارجية ، وهي ضرورة أيضا من الناحية العملية لتنفيذ الخطط التي وضعتها هذه البلدان لإنعاش اقتصاداتها . لقد تم انجاز الكثير في مجال مساعدة افريقيا من خلال القنوات الثنائية وعن طريق المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ، إلا أنه ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله .

ويجب أن يعبر المجتمع الدولي جهوده للتغلب على الحالة الاقتصادية الحرجة في القارة . ويتعين بذل المزيد ، مع مراعاة مصالح الشعوب الافريقية أولا وقبل كل شيء ، وليس مراعاة الاعتبارات السياسية او الايديولوجية .

وتشير قلقنا المحاولات التي تقوم بها بعض البلدان الغربية بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لدفع البلدان الافريقية الى اصلاحات هيكلية قد تسفر عن عواقب وخيمة . وترتبهن القروض المشروطة باجراءات التكييف الهيكلي المزعومة بتجميد المرتبات ، ووضع الاقتصاد بين ايدي القطاع الخاص ، وخفض خطط التصنيع الوطنية ، وازالة القيود على أنشطة راس المال الصناعي الخاص ، وانشاء أنظمة للحوافز الممنعة للمشاريع الخاصة . ويحاول المؤيدون لهذه السياسات تبريرها بقولهم إن البلدان الافريقية ذاتها قد اختارتها بارادتها ، ولكن لنتوخ الصراحة ، ودعونا لا نخدع أنفسنا أو الرأي العام العالمي ، فالبلدان الافريقية التي وافقت على تلك الصيغ لم تفعل ذلك عن طيب خاطر ، بل بسبب حالتها الاقتصادية اليائسة ، وبسبب الغفط السياسي القوي الذي تمارسه الدول الغربية المانحة التي تريد فرض سيطرتها المباشرة على اقتصاد القارة .

وموقفنا بشأن هذه المسألة واضح تماما الوضوح . فالبلدان الافريقية وحدها هي التي تملك حق اختيار الاملاحة ، والنماذج ، والطرق التي تحتاجها لتحقيق اهدافها التنموية الوطنية . وبالطبع فإن اختيار النظام الاجتماعي والاقتصادي هو حق سيادي لشعب كل بلد . ومن ثم ، فنحن نؤيد تأييدا قاطعا الكفاح العادل الذي تخوضه بلدان افريقيا ضد الاستعمار الجديد ، وبقايا الاستعمار ، والسياسة الاجرامية للفصل العنصري التي يمارسها العنصريون في جنوب افريقيا . ونؤيد الحق السيادي لتلك البلدان في السيطرة على مواردها ، وإعادة هيكلة العلاقات الدولية على أساس منصف وديمقراطي من أجل إقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

ويتمثل الانعكاس العملي لهذا الموقف من جانب الاتحاد السوفياتي في التجارة المتنوعة والمتبادلة النفع ، والتعاون الاقتصادي مع بلدان افريقيا . ويرتبط الاتحاد

السوفياتي باتفاقات حكومية دولية للتعاون الاقتصادي والتقني مع ٢٧ بلدا افريقيا . وبفضل مساعدته شيد ما يزيد عن ٢٣٠ مرفقا في البلدان الافريقية ، كما أن ما يقرب من ٣٠٠ مرفقا تحت الانشاء أو سيجري تشييدها . وتعمل البلدان الافريقية بفضل المساعدة السوفياتية على امتلاح أراض جديدة ، كما تنفذ أعمال الري ، ونحن نساعدنا على ميكنة الزراعة . وتهدف الخطة في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ الى زيادة حجم هذا التعاون الى ثلاثة اضعاف في هذا الميدان ، وعلى الاخص مع بلدان افريقيا الاستوائية . وبفضل مساعدة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية تم تدريب ما يربوا على ٤٥٠ ٠٠٠ من الاخصائيين والعمال المؤهلين من البلدان الافريقية . كما جرى تدريب ما يزيد على ٢٠ ٠٠٠ شخص في الكليات والمعاهد العليا في الاتحاد السوفياتي ويتلقى ٢٢ ٠٠٠ مواطن افريقي تعليمهم في بلدنا . وقد ساعد الاتحاد السوفياتي البلدان الافريقية لإقامة ما يقرب من ١٠٠ مؤسسة تعليمية .

ووفقا لحسابات الامم المتحدة فإن المجموع الكلي للمساعدة الاقتصادية التي قدمها الاتحاد السوفياتي الى البلدان الافريقية وصل في عام ١٩٨٥ الى ١,٢ بليون روبل ، أي حوالي ١,٧ بليون من دولارات الولايات المتحدة ، وسيواصل الاتحاد السوفياتي تطوير التعاون المتكافئ مع البلدان الافريقية ، وسيقدم الدعم السياسي والاقتصادي للجهود التي تبذلها لحل مشكلاتها التنموية ، وبذا يسهم في تحقيق المهام الجسيمة الواردة في وفاق منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة .

ومما يميز الحل الشامل لمشاكل القارة أن يضمن الامن الاقتصادي الدولي كجزء من النظام الشامل للسلام والامن الدوليين الذي اقترحه البلدان الاشتراكية وهو اقتراح مطروح أمامكم كما تعلمون في هذه الدورة للجمعية العامة .

السيد راضي (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : في هذه المناسبة

التي يتركز فيها اهتمامنا جميعا في الجمعية العامة على افريقيا ، أود أن أعبر عن عميق الحزن الذي يشعر به وفدي من جراء الوفاة المفجعة لواحد من أبرز القادة في افريقيا ، الرئيس سامورا ماشيل . وأرجو من وفد موزامبيق أن ينقل عميق تعاطفنا الى

حكومة وشعب موزامبيق . لقد ذكر رئيس الوزراء راجيف غاندي في رسالة التعمية التي بعث بها :

"لقد فقدت صديقا مخلصا ، كما فقدت افريقيا وحركة عدم الانحياز قائدا نشيطا . فقد قاد موزامبيق الى الحرية وأرشد مسيرتها نحو العصر الحديث ببسالته ومقدرته التنظيمية المرموقة . إن كل من التقى منا مؤخرا ، في قمة عدم الانحياز في هراري ، بهذا المناضل الذي لم يعرف الكلل يجد من الصعب أن يصدق أنه قضى نحبه . وسنظل نسترشد جميعا بالقوة التي يمثلها سامورا ماشيل في كفاحنا لتحقيق المساواة والعدالة" .

في السنوات القليلة الماضية انهمكت شعوب افريقيا في بذل جهود جبارة للتغلب على قرون من الفقر والاهمال والتخلف . وقد عانت من خسائر فادحة بسبب الجفاف والمجاعة . وإذا كان هناك جانب ايجابي لهذه المأساة الانسانية القاسية ، فقد تمثل في الدفع التلقائي لمشاعر التعاطف والاخوة من كل شعوب العالم . وعن طريق الجهود التي بذلتها البلدان الافريقية والدعم الذي تلقتة من المجتمع الدولي ، انقذت ملايين الارواح التي كانت عرضة للخطر . وكان على الامم المتحدة أن تلعب دورا هاما في هذه القصة من قصص النجاح الانساني .

وقد أدى توافق الآراء الذي تم التوصل اليه في مواجهة تحدي الحالة الطارئة الى نجاح الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي كرست للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا . والرمالة الاساسية للدورة الاستثنائية هي أن الاحساس بالتضامن الذي استرشدت به جهود المجتمع الدولي في مواجهة الحالة الطارئة يجب تعزيزه والامتناد اليه في مساعدة افريقيا في جهودها طويلة المدى لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والتنمية . وكان اعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ تحديدا للإطار الذي ينبغي أن تبذل من خلاله هذه الجهود .

وقد رحب وفدي باعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة ، لا سيما قبول ترتيب الاولويات كما وردت في برنامج اولويات افريقيا للانتعاش الاقتصادي .

وقد اكدنا دائما انه بدلا من محاولة فرض إطار من الخارج لسياسة التنمية في افريقيا ينبغي السماح للحكومات الافريقية بتحديد اولويتها الخاصة بها وفقا لظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وقد تبعد الكثير من الموارد في الماضي في مشروعات لم تكن ملائمة وجهود غير منسقة . وما يدعو للاطمئنان ان برنامج عمل الأمم المتحدة يمثل توافق الآراء العام الذي توصل اليه المجتمع الدولي بشأن النطاق الواسع للجهود المطلوبة .

وينبغي تركيز الاهتمام الآن على التنفيذ الكامل للبرنامج وتأييد الجهود الشجاعة والمتواصلة التي تبذلها البلدان الأفريقية وابداء التفهم والمرونة إزاءها . وبوجه عام ، يبدو ان استجابة الدول المانحة بطيئة ، وخاصة فيما يتعلق بتعبئة الموارد . فماتزال هناك ، حسب تقدير البنك الدولي ، هوة كبيرة تحول دون الوفاء حتى بمتطلبات الحد الأدنى . ويجب على البلدان المتقدمة ان تستجيب بشكل أكثر سخاء لتلبية هذه الاحتياجات الملحة من خلال زيادة حقيقية في الموارد بغية الوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها في برنامج عمل الأمم المتحدة . كما يجب معالجة مسألة الديون الأفريقية بمصفا عاجلة .

ويؤيد وفدي أيضا الأولوية المعطاة للأغذية والزراعة وتنمية الموارد البشرية في برنامج عمل الأمم المتحدة . وتدرك الهند أهمية هذا القطاع بوصفها بلدا ناميا واجه حتى الآونة الأخيرة أوجه نقص حادة وحيث تعيش أغلبية كبيرة من الناس في المناطق الريفية وتعتمد على الزراعة . وقد بينت تجربتنا في الفترة الأخيرة انه يمكن تحويل قطاع الأغذية والزراعة الى أكثر قطاعات النمو والتنمية الاقتصادية دينامية إذا ما توفرت له الظروف الملائمة . ونحن على استعداد لمشاطرة البلدان الأفريقية المعرفة والتكنولوجيا اللتين حملنا عليهما في مجال انتاج الأغذية والزراعة .

وهناك عدد من مشاريع التعاون يجري تنفيذها بين الهند والعديد من البلدان الأفريقية في مجال الزراعة . وقد اظلمنا في سياق خطة العمل التي اعتمدها بلدان عدم الانحياز بتنفيذ تسعة مشاريع حددتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وبرنامج إعادة التأهيل الزراعي في افريقيا . واستضافت الهند بالتعاون مع مجلس الأغذية العالمي حلقة عمل في نيودلهي في أيار/مايو ١٩٨٦ حضرها خبراء في السياسة الزراعية من ٢٥ بلدا افريقيا . ولاحظت هذه الحلقة أهمية الخبرة الهندية في مجال الغذاء والزراعة بالنسبة للتنمية الأفريقية وتتخذ الآن اجراءات متابعة بهدف تكثيف الجهود التعاونية في هذا المجال .

ونحن إذ نؤكد على الدور الأساسي للغذاء والزراعة ، لا يمكن أن نتفانى عن

الحاجة للتعجيل بالتنمية الصناعية في الوقت نفسه . وتحقيق النمو المستقر في الزراعة ، يستلزم بالضرورة وجود قطاع صناعي داعم يوفر الادوات الزراعية والاسمدة والمبيدات الحشرية وكذلك عملية تجهيز الاغذية وغيرها من المنتجات الزراعية . وانطلاقا من ذلك ، ستستضيف الهند عن قريب ، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اجتماع التعاون الصناعي الافريقي الآسيوي في إطار عقد التنمية الصناعية لافريقيا . وتمهدت الهند أيضا بتقديم ٤٠٠ ألف دولار لمشروع اللجنة الاقتصادية لافريقيا الذي يستهدف تعزيز الصناعات الصغيرة في افريقيا .

لقد اشرت الى بعض أوجه الجهود التعاونية التي اضطلعنا بها بغية توضيح الاتجاه الذي ستسلكه هذه الجهود في المستقبل . ولقد اتحت لوفدي ، في مناسبات سابقة ، الفرصة لبيان الجهود الأخرى التي بذلناها في سبيل الوفاء باحتياجات الطوارئ وكذلك الاسهام في الاحتياجات التنموية من خلال برامج التعاون الاقتصادي والتقني في مجالات التدريب ، وتوفير الخبراء والخدمات الاستشارية ، ودراسات الجدوي ، وتوفير الآلات والمعدات وأود أيضا ان اشير الى ما قرره مؤتمر القمة الثامن لحركة بلدان عدم الانحياز المنعقد في هراري بشأن إنشاء صندوق لمساعدة دول خط المواجهة على التغلب على اعمال زعزعة الاستقرار التي ينفذها نظام بريتوريا . وسيكون ما يوفره هذا الصندوق من تعزيز للتعاون دليلا ملموما على تضامن حركة بلدان عدم الانحياز مع دول خط المواجهة في نضالها من أجل القضاء على طغيان العنصرية في جنوب افريقيا وتحقيق الاستقلال لناميبيا .

وإننا إذ نواصل بذل كل الجهود لمساعدة البلدان الافريقية على تعزيز الاكتفاء الذاتي للبلدان النامية بوجه عام والبلدان الافريقية بوجه خاص ، ندرك ان هذه الجهود ، بالقياس الى الاحتياجات الهائلة لافريقيا ليست إلا جهودا تكميلية لتلبية المتطلبات الهائلة للتعاون الدولي .

وفي هذا الصدد ، نرحب بتدابير المتابعة التي اتخذها الأمين العام وبتشكيله اللجنة التوجيهية تحت رئاسة مدير عام التعاون الاقتصادي الدولي . ونحن على ثقة من ان هذه اللجنة ستضمن متابعة فعالة لبرنامج عمل الأمم المتحدة .

واغتتم أيضا هذه الفرمة للإعراب عن تقدير وفدي الخالص لجهود مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا الذي سيفلق عن قريب . فلقد ادى هذا المكتب تحت القيادة النشيطة لمديره السيد برادفورد مورس مهمة جديرة بالثناء في التنسيق الفعال لمساعدة الإغاثة ، وكان هذا العمل دليلا واضحا على مدى فعالية الامم المتحدة عندما تختار الدول الاعضاء أن تستخدم وتؤيد الامكانيات التي توفرها هذه المنظمة وبينما اتجهت الجهود الآن الى احتياجات الإنعاش الطويل المدى ، كما يشير تقرير الامين العام ، وهو اتجاه محمود ، مازالت الحاجة قائمة الى قدر من مساعدات الإغاثة ، ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي تقديم المساعدة ، خاصة فيما يتعلق بالوفاء بمتطلبات دعم النقل والامداد وتوفير المدخلات للزراعة .

ونشعر بالسعادة أيضا لاتخاذ الترتيبات الخاصة بالحفاظ على الخبرات القيمة التي اكتسبتها الامم المتحدة والدروس التي تعلمتها في مجال عمليات الطوارئ . وستشكل هذه الخبرات رصيدا قيما للمجتمع الدولي في المستقبل . غير اننا نأمل باخلاص الاتحل مأساة كبيرة ، كالتي حلت بافريقيا ، باي مكان في العالم . وهذا يتطلب اقصى قدر من اليقظة والعمل على إعادة تنشيط التعاون الاقتصادي الدولي على وجه السرعة . أما في افريقيا ذاتها ، فينبغي مواصلة توخي الحذر وعدم التباطؤ في بسذل الجهود على الرغم من وجود دلائل مشجعة .

فإن غزو الجراد والافات الاخرى تهدد أول المحاصيل المشجعة . وماتزال البيئسة الخارجية غير المؤاتية تمثل عبئا ثقيلًا . وماتزال أسعار السلع الاساسية للصادرات ، التي تعتمد عليها الدول الافريقية اعتمادا كبيرا ، تنهار الى مستويات منخفضة لم يسبق لها مثيل في التاريخ وتستمر أسعار الفائدة الحقيقية في الارتفاع وتفرض عبئا ثقيلًا للديون وخدمتها ، بينما تنخفض المساعدة الإنمائية الرسمية بالاسعار الحقيقية . ونحن نشعر بالقلق البالغ لما هو متوقع في هذه الظروف غير المؤاتية من أن يكون معدل النمو الاجمالي في افريقيا جنوب الصحراء أقل من ٢ في المائة في ١٩٨٦ ، أي أقل بكثير من معدل النمو السكاني في المنطقة . وسيثررتب على ذلك تدهو متزايد في

مستويات فقر السكان الذين يعيشون على هامش الوجود ولن تكفي الجهود المحلية مهما كان حجمها ، ما لم تقترن بتدابير سياسية دولية ملائمة تتخذ لضمان بيئة خارجية مؤاتية للنمو والتنمية .

ولقد قال رئيس الوزراء راجيف غاندي في رسالته الموجهة الى الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة للجمعية العامة ما يلي :

"وانني آمل في ان تصبح الدورة الاستثنائية للجمعية العامة معلما على طريق تنمية افريقيا ونقطة تحول للتعاون الدولي بشكل عام" .

(A/S-13/PV.1 ص . ٥٦)

وسيظل ذلك املنا بالنسبة للمستقبل .

السيد جوفي (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان المجاعة الحالية في افريقيا تعد بلائك من أسوأ المجاعات التي عانت منها تلك القارة . ويقف المجتمع الدولي شاهدا على تلك المأساة المروعة التي تضرر منها الكثيرون في منطقة السهل . ويقتضي الأمر المسارعة باتخاذ تدابير فورية للتصدي للفقر المدقع الناشئ عن الجفاف وتضارب الآراء . وينبغي بذل مزيد من الجهد لتخفيف هذه المعاناة الانسانية . وتستشعر دولة اسرائيل هذا التحدي بقوة . فلم يسبق أبدا لشعب اسرائيل أن ادرك بهذه الدرجة مدى الحاجة الى مجابهة التحدي المتمثل في تعجيل التنمية بافريقيا . ولهذا الادراك تاريخ طويل وهو نابع من خبرتنا الوطنية . فمنذ السنوات الاولى من انبعاثنا القومي كان علينا ان نتصدى للمشاكل المتعلقة بتدهور نوعية الاراضي في بيئة معادية . وكان ذلك منطلقنا الى بناء اقتصادنا ، أولا لتوفير الغذاء للامة ولكي نحسن تدريجيا فرص الكسب ونزيد حصيلتنا من العملات الاجنبية . ان التحليل الشجاع والواقعي الذي اعدته منظمة الوحدة الافريقية فيما يتعلق بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا والطائفة العريضة من المقترحات التي يتألف منها برنامج أولويات افريقيا للانتعاش الاقتصادي جديرة بأعظم الخناء . فالالتزام بانعاش التنمية الزراعية والارتقاء بها عن طريق اجراء تحول اقتصادي هيكلي هو الخطوة الاولى في الاتجاه الصحيح . وقد انتهجت اسرائيل خلال الخمسينات استراتيجيات ماثلة لتحقيق الاكتفاء الذاتي الزراعي والوصول الى اقتصادها التكنولوجي المتنوع الحالي .

وبناء على خبرتنا في مجال التنمية وبعض الملاحظات التي خلصنا اليها من جهودنا المتواضعة في ميدان التعاون التقني في افريقيا على مدى السنوات الثماني والعشرين الماضية ، نود أن نضيف بعض المقترحات الجديدة .

وبدئ ذي بدء ، نود ان نؤكد ان اسرائيل لديها القابلية والاستعداد لان تضع خبرتها وقدراتها في هذا المجال تحت تصرف الحكومات الافريقية المهمة وكذلك الوكالات المانحة والوكالات الانمائية الدولية وذلك في إطار برامج للتعاون شائبة ومتعددة الاطراف .

ومن أكثر أعراض الأزمة الاقتصادية إلحاحاً عجز موازين المدفوعات وثقل أعباء خدمة الديون وتدهور معدلات التبادل التجاري . أما السبب فيما تواجهه البلدان الأفريقية من مشاكل فيعزى في المقام الأول إلى هيكلها الاقتصادية الموروثة واعتمادها على السلع الأساسية الأولية . ومن ثم تقوم مقترحات إسرائيل على زيادة تدفق الموارد وتخفيف عبء الديون .

وفي هذا الصدد ، تقدمت إسرائيل إلى مختلف محافل الأمم المتحدة بعدد من المقترحات المدعومة بالوثائق تتناول سبل زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى البلدان النامية . وتتضمن تلك المقترحات خطة هوروفيتز لتكثيف دعم الفوائد على رؤوس الأموال واقتراح صانبار بإنشاء مرفق لضمان استثمارات التصدير واقتراح غامتي الخاص بالتوسع في التمويل المشترك .

وتتعرض الإصلاحات المراد إدخالها في مجال السياسات والإصلاحات الهيكلية لضغوط حتى ليس سببها فقط عدم كفاية الموارد المالية بل سببها أيضاً الافتقار إلى الموارد البشرية . وترى إسرائيل أنه من الضروري في معظم البلدان الأفريقية تطوير التدريب المهني والتوسع فيه بشكل مكثف ولاسيما في المناطق الريفية . فإذا لم نزود موظفي الفئة المهنية والمشرفين والمديرين والمدراء بما يلزم من المهارات والمعارف المطلوبة ، لن يتمكن إجراء إصلاحات وتغييرات هيكلية حقيقية وهامة . وفي هذا الصدد أعدت إسرائيل عدة دورات دراسية قصيرة في مجال الزراعة وتنمية المجتمعات المحلية وإدارة المؤسسات التعاونية والعمالية ونظمت كذلك دورات دراسية في مجال الخدمات الصحية المجتمعية . وعلى مدى ٢٨ عاماً من التعاون مع حوالي ١١٠ من البلدان النامية استضافت إسرائيل ما يربو على ٢٧ ألفاً من المتدربين في المؤسسات المتخصصة ، وتولت إعداد ما يزيد على ٢٥ ألفاً من المتدربين في إطار حلقات دراسية في موقع العمل عقدت في البلدان التابعة لها ؛ وأرسلت أكثر من ٩٠٠٠ خبير لمساعدة البلدان النامية في برامجها التدريبية والانمائية .

وتعتزم اسرائيل توسيع نطاق تعاونها مع كل من البلدان الافريقية والمجتمع الدولي لتخفيف واحد من اخطر القيود التي تعوق التنمية الاقتصادية الافريقية الا وهو عدم كفاية نقل المعرفة . ويتجسد التركيز على هذا البرنامج في تنظيم شبكة من الدورات الدراسية المقترحة في البلدان الافريقية . و"تدريب المدربين في الخارج" وكفالة عرض الطرائق والنهج والابتكارات بأسلوب شيق .

وتود اسرائيل ان تشرك شعوب افريقيا في الاستفادة من ثمار خبراتها . وبلدنا ليس بلدا كبيرا كما انه لا توجد تحت تصرفنا ميزانيات ضخمة . الا ان لنا باعاً طويلاً في مجال الزراعة والتنمية الريفية في الظروف الصعبة . وبوصفنا شعباً لا نظير لتاريخه من حيث ما تعرض له من اضطهاد عنصري ، فاننا نكنُ فيضا من حسن النوايا ومشاعر التعاطف مع شعوب افريقيا . وتتلسم اسرائيل بجدية السبل التي تستطيع بها المساعدة في إمداد افريقيا بما يعينها من خبراتنا وتجاربنا .

وفي الدورة الاستثنائية المعقودة في أيار/مايو الماضي في الأمم المتحدة قدم وفد اسرائيل وثيقة معنونة "التنمية الاقتصادية وتمويل الزراعة الافريقية : وجهة نظر اسرائيلية" ، وهي الوثيقة A/S-1317 المؤرخة في ٢٧ أيار/مايو ١٩٨٦ وعممت باعتبارها من الوثائق الرسمية للدورة الاستثنائية . ونحن نقترح فيها بعض استراتيجيات التنمية الريفية ونعرض الاسهامات الممكنة لاسرائيل في المجالين الحيويين للبحث التطبيقي ودعم المزارعين .

وقد حددت الوثيقة أربع مراحل للتنمية الزراعية ومختلف الخطوات المتممين اتخاذها للمساعدة في الانتقال من مرحلة الى اخرى . وتشمل تلك المراحل التحول من الزراعة التقليدية الى الزراعة التقليدية المحسنة ثم الى زراعة المحاصيل المتنوعة ومنها الى الزراعة المتخمة الموجهة نحو السوق . أما المجالات الممكن لاسرائيل الاسهام فيها بخبرتها فتشمل أولا البحث التطبيقي في إطار البرنامج الانمائي لتحسين التكنولوجيا الزراعية من أجل البلدان الافريقية المعرضة للجفاف وشبه القاحلة .

ثانيا ، استخدام ما لدى اسرائيل من هيكل اساسي تدريبي دولي أو خبرات في مجال

تنمية الموارد البشرية بما في ذلك الخدمات الارشادية التكوينية . وثالثا بناء المؤسسات على معيد المجتمعات المحلية والمشاريع الفردية بما ينطوي على ذلك من ضرورة اتباع نهج يتضافر بمقتضاه القطاعان العام والخاص لتعجيل التنمية .

وفي هذا الصدد ، قدم اقتراح بادراج معاهد البحوث التطبيقية والمحراوية التابعة لجامعة بن غوريون بالنقب ومركز تنمية المناطق القاحلة وشبه القاحلة التابع للجامعة العبرية للتعاون العلمي في شبكة معاهد البحوث الزراعية الافريقية .

ومنجزات اسرائيل في كفاءة الانتاجية الزراعية في المناطق شبه القاحلة معروفة للجميع . ذلك ان المعدل السنوي لسقوط الامطار يقل في اكثر من نصف انحاء اسرائيل عن ١٨٠ ملليمترا ومن ثم كان علينا ان نبذل جهودا هائلة لتنمية الزراعة باقل كمية من المياه ، وهي ظروف مماثلة لما نشهده في مناطق شاسعة من افريقيا .

وتتراوح نظمنا الحديثة للتخلص من الجفاف بين استخدام التكنولوجيا على مستوى المزارع ، والاستخدام الموحد للمياه السطحية والجوفية ، ونقل المياه على الصعيد الاقليمي ، والري بالماء قليل الملوحة وحفظ مياه الفيضانات المفاجئة ، والبرنامج الوطني لاستمطار السحب الذي اكتسب شهرة دولية ونحن على استعداد لوضع كل تلك المعارف تحت تصرف افريقيا في مجال استنباط التكنولوجيات الكفيلة بخفض درجة التعرض للجفاف وايضا في مرحلة الزراعة التقليدية المحسنة .

كما ان معاهد البحوث الاسرائيلية على استعداد للتعاون مع الباحثين في افريقيا بشأن تلك المشاريع ولتوفير المدخلات الرئيسية للبحوث التطبيقية في المجالات التي اشرنا اليها ملفا وهي مستعدة ايضا للتعاون في مجال البحث والتطوير .

وفي القدس في ١٩٣٩ وضع عالم صيانة الطبيعة المعروف الراحل الدكتور والتسر لودرميلك هذه القاعدة التي اصبحت الوصية الحادية عشرة لاسرائيل ، ونحن في اسرائيل نطبقها في سبيل مكافحة التصحر وتدهور الاراضي ومغالبة البؤس البشري الذي يميز بعض مناطق افريقيا اليوم . وهذه الوصية هي :

"انك ترث الارض المقدمة لتكون خادما مخلما لها ، وتحافظ على
مواردها وانتاجيتها من جيل الى آخر ، وعليك ان تحافظ على حقلك من تآكل
التربة ، وتحافظ على المياه من الجفاف ، وعلى الغابات من الدمار ، وأن
تحمي التلال من الرعي المفرط حتى يجد نسلك خيرا وفييرا الى الابد...".

توجد في اسرائيل بحيرتان - هما بحر الجليل والبحر الميت . ويتمتع بحسر الجليل بوفرة من الحداثق والأشجار ، وحياء تمنج بالخضرة والحيوانات ووفرة من الأسماك تجعل منه حلما للمصايديين . إنه سيمفونية للحياة . وعلى النقيض من ذلك ، فان منطقة البحر الميت تتسم بالبيئة الصحراوية والجفاف والحر الشديد . فلا خضرة ولا أشجار ولا أسماك . ولا يوجد إلا الركود . ويأخذ البحر الميت مياهه من نهر الأردن ولكنه لا يشارك فيها أحدا . أما بحر الجليل فيستمد مياهه العذبة من الشمال ويتركها تجرى الى نهر الأردن . فهو يشارك في موارده القيمة من المياه العذبة ، ويبعث الحياة في البحر الجنوبي .

إن الذين يشاطرون الآخرين مواردهم لابد وأن يزهروا . واسرائيل ، كبحر الجليل ، تود أن تتقاسم مواردها القيمة مع البلدان الأفريقية . ونحن على استعداد للدخول في محادثات مباشرة مع البلدان الأفريقية والمنظمات الدولية بغية التوصل بسرعة الى حلول لمشاكل التنمية الزراعية والاقتصادية في افريقيا . وستبذل اسرائيل كل ما في وسعها لتوفير أكبر مساهمة ممكنة ، فنحن نتطلع الى أن نصبح شركاء في هذا المشروع الضخم .

السيد ماداتانغ (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أولا

أن أعبر عن تعازي وفد بلدي القلبية لشعب وحكومة موزامبيق في الوفاة المفاجعة لزعيمهم الغذ .

وقد اجتمعنا على مدى السنتين الماضيتين في مناسبات متعددة ، لا لإبداء القلق المشترك بشأن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا فحسب ، بل لنسعى أيضا الى التفاهم وتحديد الاتجاه الذي يمكن للمجتمع الدولي أن يتخذه في المستقبل بالتعاون مع أصدقائنا في القارة ومساعدتهم لتجاوز هذه المرحلة الحرجة في تنميتهم . لقد أدى الهلع ، بل الصدمة ، لرؤية الجوع والموت في المناطق العديدة التي أصابها الجفاف ، الى دفع المجتمع الدولي للعمل . ولكن جميع دول المنطقة دفعت فسي تلك الفترة ثمنا باهظا من الأرواح التي فقدت .

غير أن وفد بلدى اليوم ، يراوده الامل نتيجة للنجاح الذى لقيته الدورة الثالثة عشرة التى عقدت بموجب القرار ٤٠/٤٠ ، الذى دعت فيه الجمعية العامة المجتمع الدولي الى دراسة الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا على وجه التحديد .

وفد بلدى يرحب باعتماد برنامج عمل الأمم المتحدة من اجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ بالاجماع في (حزيران/يونية ١٩٨٦ . فهذا يعني بالنسبة لنا اعادة تأكيد لحيوية الأمم المتحدة ، ويظهر أن المجتمع الدولي بأسره ، عندما يتضرر جزء هام منه بمشكلة معينة ، يشاطر ذلك الجزء مخاوفه ويعمل معه ، مهما بلغت صعوبة المشكلة أو جسامه العقبات ، وينجح في اعتماد برنامج عمل مقبول . وهذا التأكيد المجدد يدل على ما للأمم المتحدة من أهمية في مجتمعها وعصرها .

وإذا ما تطلعنا الى المستقبل فاننا نشعر بالتفاؤل . وقد أشلجت صدورنا الدعوة التي ترددت أصداؤها في البلدان الافريقية نفسها لمساعدة الذات ، فالحكومات الافريقية عندما قررت الاضطلاع ببرنامج للإصلاح والتنمية يتناول نقاط الضعف الرئيسية في هياكل الاقتصادات الافريقية ، أكدت أنها ستعتمد بصورة أساسية على نفسها في بذل الجانب الأكبر من الجهود اللازمة .

وينبثق تفاؤلنا أيضا من الدعم الذى تقدمه البلدان المتقدمة التي تعهدت بأن تنظر في التوصيات المحددة التي يقترحها برنامج العمل .

ولم تتردد ماليزيا ، بوصفها بلدا ناميا ، في الانضمام الى ذلك الجهد الجماعي ، رغم ادراكنا لضآلة الموارد المتاحة لنا . وتمثل موقفنا في استعدادنا لمشاركة أصدقائنا في افريقيا كل ما لدينا من خبرة ودراية تتمثل بجهود تنميتهم .

وقمنا ، حتى قبل أن يكون للحالة في افريقيا أثرها على المجتمع الدولي ، بوضع برامج مساعدة ثنائية مع عدة بلدان في القارة الافريقية . ولا تزال حكومة بلدى ملتزمة بمواصلة برنامج المساعدة الذى قدمناه بموجب برنامج ماليزيا للتعاون التقني .

الا أن خبرات وموارد ماليزيا محدودة . ولكن موارد وخبرات البلدان المتقدمة ، وكذلك بعض البلدان النامية ، مهمة جدا لجهود الانتعاش والتنمية المتوقعة بموجب برنامج عمل الأمم المتحدة الذي اعتمد في حزيران/يونيه الماضي . ونحن نحث جميع من يوسعهم تقديم المساعدة أن يقدموا كل مساعدة ممكنة الى البلدان المتضررة ، لأننا نعتقد أن رفاهية البلدان الافريقية ونموها في المستقبل يؤشران بمورة مباشرة على استمرار رفاهية ونمو المجتمع الدولي بأسره .

ويعتقد وفد بلدي أن الازمة الحالية التي تواجه البلدان الافريقية يمكن تجاوزها بالتزام ومشاركة المجتمع الدولي بأسره ، كما نعتقد أن برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا يمثل أساسا صالحا لتحقيق ذلك الهدف . ونحن نتعهد بتقديم دعمنا الكامل لبرنامج العمل ونتطلع الى تحقيقه في وقت مبكر والى التحول نحو الانتعاش والتقدم لجميع البلدان الافريقية المتضررة بالازمة الراهنة .

وقبل أن أختتم كلمتي ، يود وفد بلدي أن يعبر عن تقديره الصادق للأمين العام بشكل خاص على اهتمامه العميق بالحالة الحرجة في افريقيا ومشاركته الشخصية في حلها . فقد كان الأمين العام نفسه أول من سعى الى لفت نظر المجتمع الدولي الى الحالة الحرجة جدا التي كانت تواجه البلدان الافريقية قبل عام ١٩٨٤ . وفي اعتقادنا ، أن انعقاد الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة المعنية بالحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا استلهم من العمل الذي قام به الأمين العام والجهود الجبارة لمنظمة الوحدة الافريقية ، التي نقلت الى العالم رسالة تدعوه فيها الى التحرك .

ولن تكون كلمتي كاملة دون توجيه شناء خاص للعمل الرائع الذي قام به مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا ، تحت ادارة السيد برادفورد مورس . ومع أن الأمين العام أعلن في ايار/مايو ١٩٨٧ أن مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا سيفلق بحلول ٣١ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٦ ، فإننا على يقين من أن العديدين لن ينسوا الدور الفعال الذي أداه ، خاصة خلال أشد مراحل الازمة ، عندما كان الآلاف يموتون جوعا أو يواجهون خطر الموت جوعا . ويتعين الاعتراف بدور مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا في تعبئة

الكمية الهائلة من الاغذية ومساعدات الطوارئ التي تم استلامها نتيجة المعلومات التي اتيت عن الحالة الاقتصادية الجرجة في افريقيا . وكل من يلم بهذا العمل وبالظروف المحلية في العديد من البلدان التي اصابها الجفاف ، يعرف أن مهمة نقل الاغذية وغيرها من مساعدات الطوارئ من البلدان المانحة الى السكان المتضررين عملية مخفوفة بالمصاعب . ونحن نتوجه بكلمة شكر خاصة الى جميع من ساهموا في الجهود المبذولة لانقاذ الارواح ، بما في ذلك العدد الضخم من المتطوعين من جميع أنحاء العالم .

وفي الختام ، نود أن نكرر الاعراب عن الأمل - أملنا في أن يترجم برنامج العمل الذي اتفق عليه في الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة الى برامج فعالة للبلدان المتضررة . لا للاغاثة من حالة الطوارئ الناجمة عن الجوع فحسب ، بل فيما هو أهم من ذلك ، وهو الاسهام في التكيف المتوسط الأجل والطويل الأجل وفي عملية الإعمار التي تسمى الحاجة اليها لتوفير الاسس اللازمة لاقامة البنى الأساسية الاقتصادية التي لا غنى للنمو والتنمية في كل بلد من البلدان الافريقية المتضررة .

السيد نواب يامين خان (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان

كارثة المجاعة والجفاف التي أصابت بلدانا كثيرة في افريقيا كانت واحدة من كبرى مآسي عمرنا . وقد جاءت استجابة المجتمع الدولي للتجربة المهلكة في افريقيا مؤكدة على ضرورة العمل على المعيد المتعدد الاطراف لتخفيف الظروف السائدة في البلدان المتضررة . أما روح التضامن ووحدة المصير التي اشتعلت غداة الازمة الافريقية فقد توجت في الدورة الاستثنائية الثالثة عشرة في حزيران/يونيه ١٩٨٦ باعتماد برنامج الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ . وكانت الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة فرمة فريدة لكي تركز الدول الاعضاء على مشاكل منطقة واحدة بعينها ، فكانت نقطة تحول في جهود المجتمع الدولي لحل المشاكل الانمائية للبلدان الافريقية .

على أن الفضل في النتائج الايجابية المحرزة في الدورة الاستثنائية يرجع الى البلدان الافريقية نفسها ، فهي التي دعت في مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية الى عقد دورة استثنائية للأمم المتحدة ، ثم اعتمدت في حزيران/يونيه ١٩٨٥ برنامج افريقيا ذي الاولوية للانتعاش الاقتصادي في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ الذي كان أصاما لاعمال الدورة الاستثنائية وقد أتاحت المبادرة الجسورة التي اتخذتها البلدان الافريقية بوضع اطار شامل لحلول هيكلية في الاجلين المتوسط والطويل ، اعتماد الدورة الاستثنائية للجمعية العامة برنامج الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ .

ويقر برنامج العمل هذا علاقة واضحة بين التزام البلدان الافريقية بتطبيق تدابير محددة للاملاح في المجالات ذات الاولوية ، وبين استجابة المجتمع الدولي والتزامه بدعم الجهود الافريقية الوطنية . على أن التنفيذ الكامل لبرنامج الاولوية يتطلب جهدا ضخما لتمهئة الموارد بما يمل الى ١٢٨٥ بليون من دولارات الولايات المتحدة . ويلتزم الافريقيون بالعمل من خلال الجهود المحلية على تدبير ٨٢ بليون دولار ، بينما يتعين على المجتمع الدولي أن يوفر مبلغ ٤٦ بليون دولار خلال فترة

البرنامج . كما يتطلب الأمر اجراءات لتخفيف عبء الديون عن الدول الافريقية وفتح الطريق أمام صادراتها من خلال تحرير التجارة .

وقد درس وفدى بامعان تقرير الأمين العام الذي يقدم للمحات الأولى لما يمكن أن يكون عليه اطار التعاون الاقتصادي المتزايد المنصوص عليه في برنامج العمل . وقد سمعنا أيضا بيانات في هذا الصبح تتعلق بالاجراءات التي تتخذها البلدان المانحة الرئيسية لمتابعة الالتزامات التي تعهدت بها خلال الدورة الاستثنائية .

وقد يكون من السابق لاوانه تقييم عملية تنفيذ البرنامج ، ولكن يسرنا أن نلاحظ أنه تم بالفعل اتخاذ الاجراءات المناسبة في كثير من المجالات الهامة بما يكفل التنفيذ الفعال للبرنامج . وتعكف الحكومات الافريقية حاليا على اتخاذ الاجراءات المحددة لتنفيذ برنامج الأولويات ، وهي اجراءات ترمي الى اعادة تنشيط اقتصاداتها . وكذلك بدأت عملية المتابعة على الصعيد الاقليمي . وأنشأ الأمين العام للأمم المتحدة لجنة توجيهية لرصد وتقييم عملية تنفيذ برنامج العمل ، وتلك خطوات ايجابية للغاية . غير أن وفدى يرى أن على الأمين العام ، في ضوء خبرته الماضية ، أن ينشئ آلية قوية فعالة لمتابعة ورصد الاجراءات المتخذة سواء من جانب الافارقة أنفسهم أو الاجراءات التي يظلع بها المجتمع الدولي والوكالات الاخرى لكفالة التنفيذ الكامل للبرنامج . ان الفعل ورد الفعل يسيران جنباً الى جنب ، وعدم وفاء أى طرف بالتزاماته يؤدي الى احباط جميع الجهود لتنفيذ البرنامج . ولهذا نأمل أن نتلقى في الوقت المناسب من الأمين العام معلومات أكثر تفصيلا عن تقييمه لعملية التنفيذ وعن آلية الرصد بالأمم المتحدة .

وباكستان وهي ذاتها بلد نام تلتزم التزاما عميقا ومخلما بتقديم كل مساعدة ممكنة للبلدان الافريقية كيما يتاح لها أن تقطع خطوات واسعة على طريق التنمية الاقتصادية والنمو والرخاء والرفاهية .

وأود في هذا السياق أن أقتطف من البيان الذي ألقاه رئيس جمهورية باكستان ، معادة الجنرال محمد ضياء الحق في المؤتمر الثامن لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز المنعقد في هراى في أيلول/سبتمبر من هذا العام :

"لقد عانت شعوب ودول افريقيا معاناة شديدة من آثار السلسلة التي نزلت بهسا مؤخرا من الازمات الاقتصادية والمجاعة مما اثار استجابة متعاطفة وعالمية . وعلى المجتمع الدولي أن يلتزم أيضا بتقديم الدعم اللازم لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة للانتعاش والتنمية لافريقيا الذي اعتمدته الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعقودة مؤخرا . وقد وضعت باكستان من جانبها برنامجا لخمس سنوات للمساعدة التقنية للبلدان الافريقية ، وأنشأت صندوقا خاصا للاغاثة في حالات الطوارئ لافريقيا . وأؤكد لكم أن باكستان ستواصل تقديم كل دعم ممكن لاختوها الافريقيين ، فمشاكلهم مشاكلنا وأعباؤهم أعباؤنا" .

من هنا كان من الطبيعي أن تشارك باكستان بفعالية في الدورة الاستثنائية وفي العملية التحضيرية التي سبقتها . ولا نزال ملتزمين ببذل كل جهد ممكن لضمان تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة .

وقد أسهمت باكستان بسخاء - ١٧ ٥٠٠ طن من الأرز في العام الماضي - لتجنب المجاعة في العديد من البلدان الافريقية جنوبي الصحراء ثم أنشأت حاليا صندوقا للمساعدة في حالات الطوارئ للبلدان الافريقية ، وهو على استعداد للاستجابة خلال فترة زمنية قصيرة لاية حالة طوارئ .

وبالإضافة الى ذلك اعتمدت باكستان برنامجا لخمس سنوات من التعاون التقني يرمي خاصة الى تلبية احتياجات البلدان الافريقية . وبموجب هذا البرنامج التقني سوف نتقاسم خبراتنا مع البلدان الافريقية في جميع مجالات النشاط الاقتصادي وبخاصة ميادين الزراعة والأعمال المصرفية والإدارة . وقد أوضحنا أيضا للبلدان الافريقية استعدادنا لتقديم ائتمانات التصدير اللازمة لوارداتها من المنسوجات والآلات ، فضلا عن السلع الانتاجية والاستهلاكية الأخرى .

وأود في ختام كلمتي ، أن أكرر التأكيد على التزام باكستان بمساعدة البلدان الأفريقية في جهودها الشجاعة الرامية الى تغيير مصيرها الاقتصادي . كما نناشد المجتمع الدولي أن يتخذ التدابير الملائمة لكفالة التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ .

السيد ايكازا غيارد (نيكاراغوا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

لا يمكن أن يفوتنا ، ونحن نوجه اهتمامنا اليوم الى الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا ، أن نشير بادئ ذي بدء الى حدث لم تفجع له القارة الأفريقية وحدها بل حزنت له أيضا البشرية كلها . ونقصد بذلك الممرع المأساوي لسامورا مويزيس ماشيل والدم الأمة ، والبطل الوطني ، ورئيس جمهورية موزامبيق الشعبية . لقد فقد شعب موزامبيق وشعوب افريقيا وشعوب العالم الثالث بموته مناضلا لا يكمل من أجل الحرية وتقرير المصير ووحدة القارة . ونحن نعرب عن تضامننا مع شعب موزامبيق وحكومته وعن تعازينا لهما .

في السنوات الأخيرة ، كانت الحالة الحرجة في افريقيا احدى المشاكل التي استرعت أكبر الاهتمام من جانب المجتمع الدولي . وقد دعت الجمعية العامة ، وعباً منها بذلك ، في قرارها ٤٠/٤٠ الى عقد دورة استثنائية في ايار/مايو الماضي للنظر في الحالة الاقتصادية الحرجة لتلك القارة الشقيقة .

وتود نيكاراغوا اليوم ، أن تشترك كما فعلت آنذاك ، في هذه المناقشة لاننا نواجه مشاكل مشابهة لتلك التي تواجهها افريقيا . إن تاريخ البلدان الأفريقية يماثل تاريخ كثير من بلداننا ، فكلانا كان ضحية للاستغلال الاستعماري .

وتواجه افريقيا اليوم مجموعة واسعة من المشاكل التي تقتضي اهتمام المجتمع الدولي وتأييده غير المشروط . فالجفاف ، والتمحر ، والمشاكل الغذائية ، وعدم كفاية الهياكل الاجتماعية والاقتصادية الاجتماعية ونقص الموارد البشرية والمالية ، وانخفاض مستوى التصنيع ، وأثار سياسة زعزعة الاستقرار التي ينتهجها النظام العنصرى في جنوب افريقيا ، كلها مشاكل أضيفت الى الظروف المعاكسة المعروفة التي تسود

الحالة الاقتصادية الدولية الحاضرة . وبذلك باتت الحالة العامة ، المفزعة بما يكفي ، أشد قتامة .

لقد أصبحت القارة الأفريقية تضم مجموعة واسعة من الشعوب والأمم تواجه الجوع والفقر والبؤس يوما تلو آخر . وان مخنتها لتوضح بجلاء أوجه الاجحاف وعدم الانصاف التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية في الوقت الراهن .

لقد اعتمدت الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الثالثة عشرة في ايار/مايو الماضي برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية فسي أفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . وهذا البرنامج ، فضلا عن تحديده مجالات العمل ذات الأولوية لاعادة انهاء الاقتصادات الأفريقية ، يعد التزاما قاطعا باستخدام الموارد المحلية وتمبئتها باقصى طاقاتها من أجل تنفيذ هذه الأولويات ، لكن البرنامج لا يمكن تنفيذه على الوجه الأكمل بغير التزام المجتمع الدولي بمساندة هذه الجهود . وتعود بلادى هنا أن تؤكد على أن الدعم الخارجي شرط لا غنى عنه ان أردنا ازالة وصمة العار من جبين عالمنا الذي ترفل قلة من ابنائه في الثروة في حين لا يعرف الكثيرون منهم سوى الجوع والبؤس .

وشمة مشكلة أخرى لا ينبغي تجاهلها في هذا المدد هي مشكلة الديون الخارجية التي وصلت في ١٩٨٦ الى أبعاد مقلقة . وما لم تحل هذه المشكلة ، فمن المرجح أن البلدان الأفريقية لن يكون بمقدورها أن تنفذ برنامج الانتعاش . لذا فان بلدى يؤيد تماما أن تعقد منظمة الوحدة الأفريقية مؤتمرا دوليا بشأن الديون الخارجية لأفريقيا . وليست المشاكل الاقتصادية هي المشاكل الوحيدة التي تحتاج لأن تعالج وتحل حتى يحل السلم والاستقرار وتحقيق تنمية اقتصادية مطردة في كافة أرجاء القارة الأفريقية . فالمشاكل السياسية القائمة تحتاج أيضا الى حل نهائي .

وبالإضافة الى هذه المشاكل ، يعاني الجنوب الأفريقي من مشكلة أخرى هي الأثار الاقتصادية العميقة التي ينبغي حلها على سبيل الاستعجال اذا ما أريد للبلدان الواقعة فيه أن تتمتع باستقرار اقتصادى حقيقي . وهذه المشكلة هي الفصل العنصرى وما يرتبط به من سياسات لزعة الاستقرار في المنطقة بأسرها .

لقد كان على بلدان خط المواجهة وغيرها من بلدان الجنوب الافريقي أن تواجهه باستمرار أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي تقوم بها جنوب افريقيا . وقد خصص جانب كبير من موارد هذه البلدان للدفاع عن سيادتها .

لقد انتهجت بريتوريا سياسة تمكنها من اجبار تلك البلدان ، التي شاء سوء حظها أن تقاسمها الحدود ، على الاعتماد الى حد كبير على جنوب افريقيا في وارداتها وصادراتها .

ومن المظاهر الأساسية لهذه السياسة قطع وتدمير خطوط النقل من بلدان خط المواجهة الى مرافئها البحرية . وتستخدم جنوب افريقيا في ذلك مرتزقة ينصاعون لأوامرها كما تستخدم قواتها الخاصة . وتعرضت خطوط السكك الحديدية التي تشق الجنوب الافريقي من المحيط الأطلسي الى المحيط الهندي للهجوم والتخريب . ومن الأمثلة الواضحة على ذلك خط سكة حديد بنغويلا ، الذي يمتد الى المحيط الأطلسي ، وخط سكة حديد ببيرا كوريدور الذي يمتد الى المحيط الهندي . في حين لم تمس من جهة أخرى خطوط السكك الحديدية التي تمتد شمالا وجنوبا عبر جنوب افريقيا .

لقد كلفت أعمال زعزعة الاستعمار التي تفضلع بها جنوب افريقيا بلدان الجنوب الافريقي أكثر من بليون دولار اضافي أنفقتها على النقل وحده .

وقد كان انشاء مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي خطوة أساسية لمواجهة سياسات جنوب افريقيا . ونحن نناشد المجتمع الدولي أن يساعد البلدان المشتركة في هذا المؤتمر التنسيقي بكل طريقة من شأنها أن تساعد في تنفيذ برامج ومشروعات التعاون والتنمية .

وأخيرا فاننا نؤكد تضامننا مع البلدان الافريقية . ونأمل أن يكون بمقدور المجتمع الدولي أن يتعامل مع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان بطريقة أكثر نطقا وتشم بطابع عملي أوضح . ويجب علينا جميعا أن نسترشد بالجهود الجماعية للقيادة الافريقية من أجل الوحدة ، إذ أن افريقيا هي القادرة على أن تشير الى خير سبيل ينتهج لايجاد الحلول التي تمس اليها حاجة الواقع الافريقي .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٠